TRENDS OBSERVATORY
مـــــرصـــــــد تـــرينـــدز

TRENDS GROUP
مجموعة تـــرينـــدز

مجلة أبعاد مجتمعية

التفاعل بين الحداثة والهوية في المجتمع العربي: دراسة في الأبعاد السوسيولوجية والتربوية



العدد
3

تُعدّ "مجلة أبعاد مجتمعية" منصّة معرفية متخصّصة، تَصدُر عن "مرصد ترندز"، وتسعى إلى قراءة التحولات والظواهر الاجتماعية والاقتصادية من منظور علمي وتحليلي، بما يُسهم في تعزيز فهم المتغيّرات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة، واستشراف أبعادها المستقبلية.

وتهدف المجلة إلى تقديم محتوى يجمع بين المعرفة البحثية، والتحليل المبسَّط، مستندةً إلى الدراسات والبيانات والمؤشرات ذات الصلة، بما يُتيح تناول القضايا المجتمعية بصورة موضوعية تساعد على فهم أسبابها، وتداعياتها، و اتجاهاتها المختلفة.

كما تُعزِّز المجلة الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، وتُثري النقاش المعرفي حول المتغيّرات المؤثرة في حياة الأفراد والمجتمعات، مع الاهتمام بتقديم رؤى الباحثين للمجتمع والمهتمّين وصُنّاع القرار.

ومن خلال تنوع زوايا الطرح، والمقاربات العلمية، تسعى "مجلة أبعاد مجتمعية" إلى أن تكون نافذة معرفية تواكب التحولات الاجتماعية، وتدعم إنتاج المعرفة، وتُسهِم في بناء فهم أعمق، وأكثر شمولًا للمجتمع وقضاياه، وتغيّراته المستمرة.



تحولات اجتماعية معاصرة: الشباب والعمل والعلاقات في العصر الرقمي

المقدمة

يشهد المجتمع العربي المعاصر تحولات بنيوية وسلوكية متسارعة فرضتها تفاعلات العولمة، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، وثورة الاتصال الرقمي، بما أفضى إلى واقع سوسيولوجي متغير تتداخل فيه متطلبات التحديث مع مرتكزات الهوية الثقافية واستمرارية الأطر القيمية والاجتماعية. ولا تقتصر انعكاسات هذه التحولات على سلوك الأفراد، بل تمتد إلى الأسرة والمؤسسات التربوية ومجالات التفاعل المجتمعي، فتؤثر في أنماط التنشئة والعلاقات بين الأجيال، وطبيعة الروابط الاجتماعية، وأشكال الاندماج والتهميش. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى قراءة تحليلية تتجاوز وصف الظواهر إلى فهم سياقاتها الاجتماعية، والعوامل المتداخلة في إنتاجها، والآثار المترتبة عليها.

وفي هذا السياق، تتناول هذه المقالة عددًا من القضايا الاجتماعية الراهنة التي تعكس جوانب مختلفة من التحول في المجتمع العربي، بدءًا من تحولات القيم بين الأجيال وما تثيره من تفاوض مستمر بين الموروث الثقافي والقيم الناشئة، مرورًا بالعزلة الاجتماعية في العصر الرقمي وما تطرحه من مفارقة بين اتساع دوائر الاتصال التقني وإمكان استمرار الشعور بالوحدة وضعف الروابط الإنسانية، وصولًا إلى ظاهرة التنمر بين الأطفال والمراهقين بوصفها إحدى صور التفاعل الاجتماعي السلبي التي تتشكل عند تقاطع العوامل الفردية والأسرية والمدرسية والثقافية. كما تتناول المقالة قضية التمكين الاجتماعي للفئات الهشّة، في محاولة للانتقال من منطق الرعاية والدعم المؤقت إلى مقاربات أكثر استدامة تقوم على بناء القدرات، وتوسيع فرص المشاركة والاندماج، وتعزيز الحماية الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي.

وتنطلق المقالة من مقاربة سوسيولوجية تحليلية تسعى إلى الربط بين هذه القضايا ضمن إطار أوسع لفهم التحولات التي يشهدها المجتمع العربي، باعتبار أن الظواهر الاجتماعية لا تنشأ بمعزل عن السياقات الثقافية والاقتصادية والمؤسسية المحيطة بها. وعليه، لا يقتصر الهدف على تشخيص المشكلات الاجتماعية، وإنما يتجه إلى تحليل آليات تشكلها وتفاعلها مع الأسرة والمؤسسات والمجتمع، واستكشاف مسارات عملية يمكن أن تسهم في تعزيز التماسك الأسري، ودعم الاندماج الاجتماعي، والحد من أشكال الإقصاء والهشاشة، بما يعزز قدرة المجتمع العربي على التكيف مع التحولات الراهنة دون إغفال خصوصيته الثقافية والاجتماعية.

الباب الأول

الشؤون والأواصر الأسرية: تحولات القيم بين الأجيال: بين الثبات الثقافي ومتغيرات المجتمع العربي المعاصر

المقدّمة التحليلية

أولًا: ديناميكية القيم في المجتمع العربي المعاصر

تُعدّ القيم الاجتماعية والثقافية منظومةً ديناميكية تتشكل من خلال التفاعل بين التنشئة الأسرية والتعليمية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات التقنية والثقافية التي يشهدها المجتمع. ومن هذا المنظور، لا ينبغي فهم الاختلافات القيمية بين الأجيال بوصفها انتقالًا خطيًا من «القيم التقليدية» إلى «القيم الحديثة»، وإنما بوصفها عملية مستمرة من إعادة تفسير القيم، وإعادة ترتيب أولوياتها وطرائق ممارستها في الحياة اليومية.

ويستند هذا الطرح إلى النظر إلى التحول القيمي باعتباره نتيجة لتفاعل ثلاثة مستويات مترابطة، وهي: المستوى الفردي المرتبط بالاستقلالية والاختيارات الشخصية؛ والمستوى الأسري المرتبط بالتنشئة والسلطة والتضامن؛ والمستوى المجتمعي والمؤسسي المرتبط بالتحولات الاقتصادية والتقنية والثقافية. وبذلك، فإن الاختلاف بين الأجيال لا يعكس بالضرورة اختفاء القيم الموروثة، وإنما قد يشير إلى تغير في تفسيرها، أو ترتيبها، أو آليات التعبير عنها.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في المجتمعات العربية المعاصرة؛ إذ تتداخل فيها استمرارية المرجعيات الأسرية والثقافية مع تحولات متسارعة في أنماط التعليم والعمل والتواصل والاستخدام الرقمي. وفي السياق الخليجي، ومنه الحالة الإماراتية، تتيح التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بيئةً تتفاعل فيها المرجعيات الثقافية المستمرة مع أنماط جديدة من الاستقلالية والمشاركة والتواصل. أما في بلاد الشام، فتتداخل التحولات القيمية مع ظروف اقتصادية واجتماعية وديموغرافية مختلفة، بما يجعل تفسير الفروق بين الأجيال مرتبطًا بالسياق الذي تتشكل فيه القيم، وليس بالجيل وحده.

ومن ثم، يركز هذا الباب على تحليل التحول القيمي من خلال التمييز بين القيمة ذاتها وبين طريقة ممارستها؛ فقد تستمر قيمة احترام الوالدين أو التضامن الأسري، بينما تتغير آليات التعبير عنها من الامتثال المباشر إلى الحوار والمشاركة. وعليه، فإن السؤال الأساسي لا يتمثل فيما إذا كانت القيم قد اختفت أو بقيت، وإنما في كيف يعيد كل جيل تفسيرها والتفاوض حولها وممارستها في ظل المتغيرات الاجتماعية المعاصرة.



ثانيًا: الإطار النظري لتحولات القيم بين الأجيال

يمكن فهم التحولات القيمية بين الأجيال في ضوء مجموعة من المداخل السوسيولوجية التي تساعد على تفسير العلاقة بين استمرارية القيم وتغير أنماط ممارستها. ولا تنظر هذه المقاربة إلى الأجيال بوصفها مجموعات منفصلة تمتلك منظومات قيمية متعارضة بالضرورة، وإنما تركز على الكيفية التي تتشكل بها القيم وتُعاد صياغتها من خلال التفاعل بين الفرد والأسرة والمؤسسات والتحولات الاجتماعية المحيطة.

وتوفر نظرية التنشئة الاجتماعية مدخلًا أساسيًّا لفهم انتقال القيم بين الأجيال؛ إذ تمثل الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع والبيئة الرقمية أطرًا رئيسية يكتسب من خلالها الفرد المعايير والقيم وأنماط السلوك.[1] ومن ثم، فإن اختلاف الأجيال لا يعني انقطاع عملية انتقال القيم، بل قد يعكس تغيرًا في مصادر التنشئة وفي طبيعة التفاعل معها، ولاسيّما مع تزايد حضور الوسائط الرقمية إلى جانب مؤسّسات التنشئة التقليدية.[2]

كما تساعد مقاربة التغير القيمي على تفسير التحولات التي تطرأ على ترتيب الأولويات الاجتماعية مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفق هذا المنظور، قد تستمر قيم مثل الأسرة والمسؤولية والتكافل، في الوقت الذي تزداد فيه أهمية قيم أخرى مثل الاستقلالية والمشاركة واتخاذ القرار. وعليه، فإن التحول القيمي يمكن أن يأخذ شكل إعادة ترتيب للأولويات أكثر من كونه استبدالًا كاملًا لمنظومة قيمية بأخرى.[3]

ويضاف إلى ذلك منظور الأجيال الذي يتيح تحليل الاختلافات بين الفئات العمرية في ضوء الخبرات الاجتماعية والتاريخية التي تشكلت خلالها. فالجيل لا يتحدّد بالعمر وحده، وإنما يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والتقنية والثقافية التي عاشها أفراده خلال مراحل التكوين الاجتماعي. ولذا، يمكن أن تظهر الفروق بين الأجيال في طريقة فهم السلطة الأسرية والاستقلالية والعمل والعلاقات الاجتماعية، حتى مع استمرار بعض المرجعيات الثقافية المشتركة.[4]

وبناءً على هذه المداخل، يعتمد الباب على تصور تحليلي يقوم على أن التحول القيمي يحدث من خلال التفاعل بين استمرارية المرجعيات الثقافية وتغير سياقات التنشئة والخبرات الاجتماعية ووسائط التواصل. ومن هنا، فإن الاختلاف بين الأجيال يُحلّل في هذا الباب باعتباره تفاوضًا مستمرًا حول معنى القيم وطرائق ممارستها، وليس مجرد انتقال من منظومة قيمية قديمة إلى أخرى جديدة.

وتساعد هذه المقاربة على قراءة الحالة العربية، بما فيها الحالة الإماراتية، ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي الخاص. وفي الحالة الإماراتية تحديدًا، تبرز البيئة الرقمية بوصفها أحد السياقات المؤثرة في تشكل القيم الاجتماعية وإعادة التعبير عنها، بما يعكس تداخل المرجعيات الاجتماعية المستمرة مع أنماط جديدة من التفاعل والتواصل.[5]

1 دعاء محي الدين عبد الوهاب، طلعت إبراهيم لطفي، ومحمد حمزة أمين، «دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تدعيم قيم المواطنة: دراسة ميدانية بجامعة بني سويف»، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف 25، العدد 73 (2024): 219–246.

2 شادلي، عبد الحق. «التنشئة الرقمية: نحو فهم تأثير التحول الرقمي على القيم والمهارات الاجتماعية». المجلة العلمية للتكنولوجيا وعلوم الإعاقة 6، العدد 3 (2024): 77–100.

3 Ronald Inglehart, Modernization and Postmodernization: Cultural, Economic, and Political Change in 43 Societies (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997).

4 Karl Mannheim, "Das Problem der Generationen," Kölner Vierteljahrshefte für Soziologie 7 (1928): 157–185, 309–330.

5 خولة علي العتيبي، «تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية»، Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، العدد 104 (2024): 92–142.

ثالثًا: آليات تحول القيم: بين إعادة التفسير وأشكال الممارسة

لا يتخذ التحول القيمي بين الأجيال في المجتمعات العربية بالضرورة مسارًا يقوم على إلغاء قيم سابقة واستبدال أخرى بها، بل يظهر غالبًا من خلال إعادة تفسير القيمة وتطوير أنماط ممارستها. وفي هذا السياق، قد تحافظ الأجيال المتعاقبة على الجوهر الأخلاقي للقيمة، مع اختلاف طرائق فهمها والتعبير عنها وتطبيقها في الحياة اليومية.

ولا يعني ذلك أن التكنولوجيا تعمل بوصفها عاملًا منفردًا في تغيير القيم؛ إذ يتشكّل تأثيرها من خلال تفاعلها مع السياق الاجتماعي والأسري والثقافي. ويمكن تحليل هذا التأثير من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

إعادة تعريف قيمة احترام الوالدين

تحافظ قيمة احترام الوالدين على مكانتها في كثير من السياقات الأسرية العربية، إلا أن أنماط التعبير عنها قد تختلف بين الأجيال. فبينما يرتبط احترام الوالدين لدى بعض أفراد الجيل الأكبر بالامتثال والتقدير والالتزام بالتوجيه الأسري، يميل بعض أفراد الجيل المعاصر إلى التعبير عن القيمة من خلال الحوار وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات، مع الحفاظ على الاحترام المتبادل. وبذلك، لا يعني الاختلاف في أسلوب التعبير بالضرورة تراجع القيمة، وإنما قد يعكس تحولًا في الطريقة التي تُفهم وتُمارس بها.

ويمكن تفسير هذا التحول في ضوء التغير في أنماط التنشئة الأسرية وتزايد حضور قيم الحوار والمشاركة في العلاقات بين الآباء والأبناء، بما يشير إلى انتقال نسبي من أنماط السلطة الأسرية المباشرة إلى أنماط أكثر تفاوضية في إدارة العلاقة.[6]

استقلال القرار ومفهوم المسؤولية التقليدية

تُعدّ مشاركة الأسرة في القرارات الشخصية، مثل اختيار التخصص الأكاديمي أو المسار المهني، تعبيرًا عن التضامن والمسؤولية الأسرية. وفي المقابل، قد تتسع لدى الأجيال الأصغر مساحة الاستقلال في اتخاذ القرار، مع استمرار دور الأسرة في التوجيه والدعم. وتدعم ذلك دراسة أجريت في محافظة مسقط بسلطنة عُمان حول العلاقة بين أنماط التعلق الوالدي والميل إلى الاستقلالية، حيث ربطت بين أنماط التفاعل الوالدي وتنمية الاستقلالية لدى الأبناء، ولاسيّما فيما يتعلق باتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وحرية الرأي.[7] ومن ثم، يمكن فهم الاختلاف الجيلي هنا بوصفه إعادة تنظيم للعلاقة بين الاستقلال الفردي والدور التوجيهي للأسرة، بحيث تصبح الاستقلالية أكثر ارتباطًا بالمشاركة في اتخاذ القرار مع استمرار الاستشارة والدعم الأسري.

6 محمد متولي سامي متولي، «أساليب إدارة صراع القيم بين الآباء والأبناء وعلاقتها بجودة الحياة الأسرية المدركة لديهما»، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية 18، العدد 1 (2024): 509–609.

7 داؤد الظفري، وأحمد الفواعير، «أنماط التعلق الوالدي وعلاقته بالميل للاستقلالية لدى طلبة الحلقة الأولى بمحافظة مسقط من وجهة نظر الأمهات»، مجلة الخليل للدراسات التربوية والنفسية، العدد 2(2024).

وفي السياق الخليجي، تكشف دراسة شملت شبابًا جامعيين في دول مجلس التعاون الخليجي الست عن استمرار دور التنشئة الأسرية في تشكيل قيم الأجيال الجديدة، وربطت بين التنشئة الأسرية وقيم المشاركة والمسؤولية المجتمعية.[8] وفي ضوء ذلك، يمكن فهم التحول في مفهوم المسؤولية بوصفه إعادة تنظيم للعلاقة بين الاستقلال الفردي والمسؤولية الأسرية، وليس بالضرورة تراجعًا في أهمية الأسرة أو القيم المرتبطة بها.

وفي الحالة الإماراتية، يمكن ملاحظة أن تحولات القيم لا تتجه بالضرورة نحو إضعاف الروابط الاجتماعية أو الأسرة، وإنما قد تعيد تشكيل طرق التعبير عنها والتفاعل معها. فقد أظهرت دراسة ميدانية على عينة من 201 مواطنًا إماراتيًا أن وسائل التواصل الاجتماعي ارتبطت ببعض القيم الاجتماعية الإيجابية، مثل التضامن والتعاون وتبادل المعرفة، في الوقت الذي أظهرت فيه الدراسة وجود إدراك لتأثيرات سلبية على قيم الاحترام والتقدير.[9] ويشير ذلك إلى أن التحول القيمي في السياق الإماراتي يمكن فهمه بوصفه عملية إعادة تشكيل لأنماط ممارسة القيم في ظل تغير بيئات التواصل والتنشئة، وليس بوصفه تراجعًا خطيًّا في أهمية القيم الاجتماعية.

رابعًا: الوساطة الرقمية: التكنولوجيا كمحفّز هجين للتحول القيمي

لم تَعُد التكنولوجيا الرقمية مجرد وسيلة للتواصل، بل أصبحت جزءًا من البيئة الاجتماعية التي يتفاعل فيها الشباب، وتشارك في تشكيل أنماط التفاعل والقيم إلى جانب مؤسسات التنشئة التقليدية، كالأسرة والمدرسة. وتشير دراسات عربية حديثة إلى وجود علاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتنشئة الأسرية ومنظومة القيم لدى الشباب؛ فقد أظهرت دراسة ميدانية أُجرِيَت على طلبة جامعة نزوى في سلطنة عُمان أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا في التنشئة الأسرية والقيم الاجتماعية، إلى جانب إسهامها في توسيع العلاقات الاجتماعية، وتبادل المعرفة، وممارسة الأنشطة المختلفة.[10]

كما أظهرت دراسة ميدانية في الأردن أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا في تكوين المنظومة القيمية لدى الشباب، وإن كان هذا الدور متفاوتًا بحسب المجالات القيمية.[11] وفي الحالة الإماراتية، أظهرت دراسة ميدانية أن وسائل التواصل الاجتماعي ترتبط بعدد من القيم الاجتماعية، مع وجود آثار إيجابية في بعض جوانب التفاعل الاجتماعي، إلى جانب إدراك بعض التأثيرات السلبية على قيم الاحترام والتقدير.[12] ويشير ذلك إلى أن الوساطة الرقمية لا تعمل في اتجاه واحد، وإنما تسهم في إعادة تشكيل طرق ممارسة القيم، وفقًا للسياق الاجتماعي والأسري الذي يتم فيه استخدامها.

8 الشطي، الشاذلي بية، وعلي عبد الهادي الشاوي. «التنشئة الأسرية على المواطنة النشطة: مجتمعات مجلس التعاون لدول الخليج العربي نموذجًا». مجلة شؤون اجتماعية 41، العدد 161 (2024).

9 خولة علي العتيبي، «تأثيروسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية». Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، العدد 104 (2024): 92–142.

10 المشيقرية، محفوظة راشد سعيد، وناصر سليم ناصر المزيدي، وخليفة أحمد القصابي، وجيهان أحمد ناصر الكندية، وشذى سالم محمد المحروقية «. دور استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التنشئة الأسرية والقيم الاجتماعية لدى طلبة جامعة نزوى بسلطنة عمان». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية 8، العدد 11 (2024): 53–77.

11 الهبارنة، نجاح حسين، وصفاء طلال عبد الجبار. «أثر مواقع التواصل الاجتماعي على القيم لدى الشباب الأردني من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة مؤتة». مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية 30، العدد 2 (2022).

12 العتيبي، خولة علي. «تأثيروسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية». Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، العدد 104 (2024): 92–142.

ولا يعني ذلك أن التكنولوجيا تعمل بوصفها عاملًا منفردًا في تغيير القيم، إذ يتشكل تأثيرها من خلال تفاعلها مع السياق الاجتماعي والأسري والثقافي. ويمكن تحليل هذا التأثير من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، وهي:

1) السياق المادي والاقتصادي

تتأثر دلالات استخدام التكنولوجيا الرقمية بالسياق المادي والاقتصادي الذي تتم فيه عملية الاستخدام، بما في ذلك مستوى الوصول إلى الأجهزة والإنترنت، وكلفة الخدمات الرقمية، وتوافر البنية التحتية والموارد اللازمة للاستفادة منها. ولذا، لا يمكن افتراض أن التكنولوجيا تُنتِج الآثار الاجتماعية والقيمية نفسها لدى جميع الفئات، إذ قد تختلف أنماط استخدامها تبعًا للموارد المتاحة والفرص التي يوفرها السياق الاجتماعي والاقتصادي. وتظهر أهمية هذا البعد بصورة خاصة في المجتمعات التي تشهد توسّعًا سريعًا في التحول الرقمي؛ فقد تناولت دراسة حديثة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثره في السياق الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤكدةً أهمية مستوى التعليم في تفسير العلاقة بين استخدام التكنولوجيا والنتائج الاقتصادية.[13] ومن ثم، يمكن النظر إلى السياق المادي والاقتصادي بوصفه أحد العوامل التي تشكّل فرص الوصول إلى التكنولوجيا وأنماط استخدامها، دون افتراض أن تأثيرها القيمي أو الاجتماعي يكون موحدًا بين مختلف الفئات.

2) المرجعية الأسرية والتربوية

تظل الأسرة والمؤسّسات التربوية عنصرًا مهمًّا في تفسير كيفية استقبال الشباب للمضامين الرقمية وإعادة توظيفها في حياتهم اليومية؛ إذ لا يتحدّد أثر التكنولوجيا بمجرد التعرّض للمحتوى الرقمي، وإنما يتأثر بأنماط التنشئة والقواعد والقيم التي يتعلمها الفرد داخل الأسرة والبيئة التعليمية. وفي هذا السياق، أظهرت الدراسة الميدانية في دولة الإمارات وجود جوانب إيجابية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز بعض القيم الاجتماعية، مثل التضامن والتعاون وتبادل المعرفة، إلى جانب إدراك بعض الآثار السلبية على قيم الاحترام والتقدير.[14] ويشير ذلك إلى أن الأسرة والمؤسّسات التربوية لا تعمل فقط على الحدّ من الآثار السلبية للمحتوى الرقمي، بل تؤدي أيضًا دورًا في توجيه كيفية تفسيره واستخدامه، بما يسمح بدمج بعض الممارسات الرقمية الجديدة ضمن منظومة القيم الاجتماعية القائمة.



13 Mohammed N. Abu Alfoul, Ibrahim N. Khatatbeh, and Ayman Hassan Bazhair, "The Effect of ICT Usage on Economic Growth in the MENA Region: Does the Level of Education Matter?" Economies 12, no. 267 :(2024) 10.

14 خولة علي العتيبي، «تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على القيم الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة ميدانية»، Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences، العدد 104 (2024): 92–142.

3) الواقع الاجتماعي والمؤسّسي

لا تنتقل القيم والممارسات التي يتعرّض لها الشباب عبر الفضاء الرقمي بصورة آلية إلى الو اقع الاجتماعي، بل تخضع لإعادة تفسير في ضوء المرجعيات الثقافية والقواعد الاجتماعية والأدوار التي تؤديها المؤسّسات المختلفة. فالمحتوى الرقمي قد يعرّف الشباب بأنماط جديدة من التفاعل والتعبير والمشاركة، إلا أن مدى قبول هذه الأنماط وتبنّيها في الحياة اليومية يتأثر بالأسرة والمؤسّسات التعليمية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد. ومن ثم، يمكن النظر إلى التكنولوجيا بوصفها وسيطًا للتحول القيمي، لا عاملًا مستقلًا يفرض تغييرًا مباشرًا في منظومة القيم؛ فهي توسِّع مساحة التعرّض لقيم وممارسات جديدة، بينما تسهم البيئة الاجتماعية والمؤسسية في انتقاء هذه الممارسات وإعادة تفسيرها أو دمجها ضمن السياق الثقافي القائم.



خامسًا: ثنائية الثبات والتغيّر: الاستمرارية الثقافية وإعادة الترتيب الهيكلي

تُظهر القراءة السوسيولوجية للو اقع العربي المعاصر أن الفروق القيمية بين الأجيال لا تعبّر بالضرورة عن قطيعة حادة بين «قيم موروثة» وأخرى «حديثة»، بل يمكن فهمها بوصفها عملية من التكيف الثقافي وإعادة ترتيب الأولويات. وتظل بعض القيم المحورية، مثل الترابط الأسري والمسؤولية تجاه الوالدين والتكافل الاجتماعي، حاضرة في البناء القيمي للأجيال الجديدة، مع تغير نسبي في أشكال التعبير عنها وممارستها وترتيب أولوياتها. وتشير الأدبيات المتعلقة بالتحولات الاجتماعية في الخليج العربي إلى أن الأجيال الجديدة تشهد تحولات قيمية مرتبطة بتغير السياقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية، بما يؤكد أن التغير القيمي لا يحدث بمعزل عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الأفراد.[15]

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى التحول القيمي باعتباره إعادة تفسير وترتيبًا للأولويات المرتبطة بالقيم، وليس إلغاءً لها، أو قطيعة كاملة مع الماضي. فالقيمة قد تحافظ على مضمونها الأخلاقي العام، بينما تتغير طريقة فهمها أو ممارستها تبعًا للظروف الجديدة؛ فاحترام الوالدين، مثلًا، قد يظل قيمة مركزية، مع تغير أساليب التعبير عنه من الامتثال المباشر إلى الحوار والمشاركة في بعض السياقات الأسرية. ومن هنا، فإن فهم التحول القيمي في دول الخليج العربية وبلاد الشام يتطلب تحليل التفاعل بين استمرارية المرجعيات الثقافية وبين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية، التي تعيد تشكيل أنماط الحياة والعلاقات الأسرية وأولويات الأجيال الجديدة.

سادسًا: حالة تطبيقية تحليلية: تفاوض السلطة والاستقلالية داخل الأسرة المعاصرة

تُعدّ التفاعلات الأسرية اليومية مجالًا مهمًّا لفهم كيفية إعادة تفسير القيم وممارستها بين الأجيال. ويمكن توضيح ذلك من خلال حالة تطبيقية تتمثل في اختلاف وجهات النظر بين الوالدين و ابنتهم الجامعية بشأن اختيار التخصص الأكاديمي، أو الالتحاق بسوق العمل، أو بعض جوانب نمط الحياة الشخصي. ولا ينبغي تفسير هذا الاختلاف بالضرورة بوصفه مؤشرًا على التفكّك الأسري، بل يمكن النظر إليه باعتباره مساحة للتفاوض حول معاني المسؤولية والاستقلال والرعاية الأسرية. وتدعم دراسة عربية حديثة حول صراع القيم بين الآباء والأبناء هذا التصور، إذ كشفت عن اختلاف في إدراك الطرفين لأساليب إدارة صراع القيم، مع بروز أساليب التعاون والتسوية في إدراك الأبناء.

15 مركز دراسات الوحدة العربية، «التحديات والو اقع الاجتماعي وتحولاته ومشكلاته في الخليج العربي»، مجلة المستقبل العربي، 2019.

المرجعية التقليدية للوالدين:

قد ينظر الوالدان إلى القرارات المصيرية، ولاسيّما تلك المرتبطة بالتعليم والعمل واختيار المسار الحياتي، باعتبارها قرارات ذات آثار تتجاوز الفرد إلى الأسرة، ومن ثم يرون أن مشاركتهم في اتخاذها تعكس مسؤولية أسرية، وحرصًا على حماية الابنة واستقرارها الاجتماعي.

المرجعية الجيل الجديد:

قد تنظر الابنة الجامعية إلى المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتعليمها وعملها ومسارها الشخصي باعتبارها جزءًا من الاستقلال والنضج وتحمّل المسؤولية الفردية، مع استمرار أهمية رأي الأسرة ودعمها.

النتيجة التحليلية

يكشف هذا التباين عن اختلاف في تفسير المسؤولية والرعاية والاستقلالية أكثر ممّا يكشف بالضرورة عن رفض للقيم الأسرية. وتشير نتائج الدراسة المشار إليها إلى أن الآباء والأبناء لا يدركون أساليب إدارة صراع القيم بالطريقة نفسها؛ فقد أدرك الآباء التجنب والتنازل والتسوية بوصفها من الأساليب الأكثر حضورًا لديهم، في حين أدرك الأبناء التعاون والتنافس والتسوية بوصفها من الأساليب الأكثر حضورًا في إدارة الصراع.[16] ويشير ذلك إلى أن الاختلاف بين الأجيال قد يتعلق بطريقة إدارة القيمة والتعامل معها بقدر ما يتعلق بالقيمة ذاتها.

وفي السياق الأردني، تشير دراسة حديثة تناولت صراع الأجيال داخل الأسرة الأردنية في المجتمع الرقمي إلى ارتباط الخلافات الأسرية باستخدام التكنولوجيا بالعلاقات الأسرية، مع تأكيد أهمية مشاركة الوالدين ودورهم في التعامل مع مصادر الصراع داخل الأسرة.[17] وبناءً على ذلك، يمكن أن يتحول الاختلاف من مصدر للصراع إلى مسار للحوار والتفاوض حول القرار عندما تتو افر مساحة للمشاركة المتبادلة، وتحديد المسؤوليات والحدود بصورة واضحة.

ويتيح هذا المثال فهم التحول القيمي بوصفه إعادة تنظيم للعلاقة بين السلطة الأسرية والاستقلال الفردي، مع استمرار الأسرة إطارًا مرجعيًّا مهمًّا في حياة الأبناء. ومن ثم، لا يعني التحول في أنماط اتخاذ القرار بالضرورة تراجع مكانة الأسرة، و إنما قد يعكس تغيرًا في آليات ممارسة السلطة والتوجيه داخلها.

سابعًا: الخلاصة والتوصيات الاستراتيجية

تُظهر القراءة السوسيولوجية للتحولات القيمية عبر الأجيال أن التغير الاجتماعي في المجتمعات العربية لا يمكن اختزاله في ثنائية التراجع أو المحافظة على القيم، بل يمكن فهمه بوصفه عملية إعادة تفسير وترتيب للأولويات القيمية في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية. فقد أظهرت الأدلة التي تناولها البحث استمرار أهمية الأسرة والتكافل والمسؤولية الأسرية، بالتزامن مع بروز أنماط أكثر تأكيدًا على الحوار والاستقلالية والمشاركة في بعض مجالات الحياة اليومية. ومن ثم، فإن الاختلاف بين الأجيال لا يمثّل بالضرورة صراعًا حتميًّا، و إنما يمكن أن يتحول إلى مساحة للتفاوض والحوار حول كيفية ممارسة القيم بما يتلاءم مع المتغيرات الاجتماعية المعاصرة.

16 محمد متولي سامي متولي، «أساليب إدارة صراع القيم بين الآباء والأبناء وعلاقتها بجودة الحياة الأسرية المدركة لديهما»، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية 18، العدد 1 (2024): 509–609

17 الضمور، عاصم حسين محمد. «صراع الأجيال بين الآباء والأبناء وتأثيره على التماسك الأسري في المجتمع الرقمي الحديث: الأسرة الأردنية كنموذج. « مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية 4، العدد 4 (2024): 16–31.

وبناءً على ذلك، تقترح الورقة مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في إدارة التحولات القيمية في كلّ من مجتمعات الخليج العربي وبلاد الشام:

1) تعزيز الحوار التشاركي داخل الأسرة

تشجيع الأسر على الانتقال من أنماط اتخاذ القرار القائمة بصورة أساسية على التوجيه الأحادي إلى أنماط أكثر تشاركية، تتيح للشباب التعبير عن آرائهم والمشاركة في القرارات التي تمسّ حياتهم، مع الحفاظ على دور الوالدين في التوجيه والدعم والحماية. ولا يعني ذلك إلغاء السلطة الوالدية، وإنما إعادة تنظيم ممارستها بما يوازن بين الاستقلال الفردي والتضامن الأسري.

2) تطوير التربية الرقمية والتفكير النقدي

إدماج مهارات التعامل النقدي مع المحتوى الرقمي في المؤسسات التعليمية والبرامج التربوية، بما يساعد الشباب على تحليل المضامين والقيم التي يتعرّضون لها عبر المنصات الرقمية، وتمييز ما يتوافق مع سياقهم الثقافي والاجتماعي عمّا يحتاج إلى إعادة تفسير أو مراجعة. وتنبع هذه التوصية من كون التكنولوجيا أصبحت جزءًا من بيئة التنشئة الاجتماعية، وليس مجرد وسيلة للاتصال.

3) تطوير الأدوار المؤسسية والثقافية

تعزيز أدوار المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية في مناقشة التحولات القيمية بلغة معاصرة تقوم على الحوار والتحليل، بدلًا من الاقتصار على التوجيه المباشر. وينبغي أن تتناول هذه المؤسسات القضايا التي يواجهها الشباب فعليًا، مثل الاستقلالية، واختيار التعليم والعمل، والعلاقات الأسرية، والخصوصية الرقمية، والمسؤولية الاجتماعية.

4) دعم البحوث والدراسات المقارنة

تشجيع إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين المجتمعات العربية، ولاسيّما بين دول الخليج العربية وبلاد الشام، لرصد الاختلافات في ترتيب القيم وطرائق ممارستها لدى الأجيال المختلفة. وينبغي أن تجمع هذه الدراسات بين المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية، بما يسمح بفهم أكثر دقة لمسارات التحول القيمي، وتجنّب التعميم على المجتمع العربي بوصفه وحدة متجانسة.

الباب الثاني

سيكولوجية الإدمان والمجتمع: الوحدة في زمن الاتصال: العزلة الاجتماعية في العصر الرقمي لدى الشباب العربي

المقدّمة

مفارقة الاتصال في العصر الرقمي

أعاد التحول الرقمي تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي لدى الشباب، إذ أصبحت الهواتف الذكية ومنصات التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًّا من الحياة اليومية، وأتاحت للأفراد إمكانات واسعة للتواصل الفوري والمحافظة على العلاقات وتكوين شبكات اجتماعية تتجاوز الحدود الجغرافية. غير أن اتساع القدرة على الاتصال لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الترابط الاجتماعي؛ فقد أصبح الفرد قادرًا على التواصل مع عشرات أو مئات الأشخاص عبر الشاشة، في الوقت الذي قد يعاني فيه من نقص القرب الإنساني والدعم الاجتماعي في حياته الواقعية، وهو ما يبرز التمايز المفاهيمي بين العزلة الاجتماعية بوصفها حالة موضوعية تتسم بقلّة العلاقات والأدوار والتفاعلات الاجتماعية، والوحدة بوصفها تجربة وجدانية ذاتية تنشأ عندما تتسع الفجوة بين مستوى الاتصال الاجتماعي الذي يرغب فيه الفرد ومستوى الاتصال الذي يعيشه فعليًّا.

وتكتسب هذه المفارقة أهمية خاصة لدى فئة الشباب، التي تُعدّ من أكثر الفئات تعرّضًا للتحولات الرقمية السريعة. وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن الشعور بالوحدة ينتشر عالميًّا بصورة ملحوظة بين المراهقين والشباب؛ إذ تقدِّر المنظمة نسبة الشعور بالوحدة بنحو 20.9% لدى المراهقين بين 13 و17 عامًا، و17.4% لدى الشباب بين 18 و29 عامًا. كما تشير إلى أن نحو شخص واحد من كل ستة أشخاص حول العالم يعاني الشعور بالوحدة.[18] ولا تعني هذه الأرقام أن التكنولوجيا هي سبب مباشر للوحدة، لكنها تؤكد أهمية دراسة الظروف الاجتماعية التي تتشكل داخل البيئة الرقمية وعلاقتها بجودة العلاقات الإنسانية.

وتزداد أهمية الظاهرة في المجتمعات الخليجية التي تتميز بمستويات مرتفعة جدًّا من الاتصال الرقمي؛ ففي المملكة العربية السعودية بلغ انتشار استخدام الإنترنت 99.6% عام 2025، كما أفاد 61.3% من مستخدمي الإنترنت بأنهم يستخدمونه سبع ساعات أو أكثر يوميًّا، بما يعكس كثافة الحضور الرقمي في الحياة اليومية.[19] وبلغ انتشار الإنترنت في قطر والكويت 99% من السكان في مطلع عام 2024، في حين بلغت نسبة هويات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي 95.2% في قطر و95.9% في الكويت، بما يعكس مستوى مرتفعًا من الاندماج الرقمي في المجتمعين الخليجيين.[20,21] ولا تعني هذه المؤشرات أن الشباب الخليجي أكثر عزلة اجتماعية، لكنها تكشف عن بيئة رقمية كثيفة تجعل دراسة العلاقة بين كثافة الاتصال وجودة العلاقات الاجتماعية مسألة ذات أهمية سوسيولوجية متزايدة.

18 World Health Organization. From Loneliness to Social Connection: Charting a Path to Healthier Societies: Report of the WHO Commission on Social Connection. Geneva: World Health Organization, 2025.

19 هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. تقرير إنترنت السعودية 2025. الرياض: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، 2026.

20 Simon Kemp, "Digital 2024: Kuwait," DataReportal, February 2024 ,23.

21 Simon Kemp, "Digital 2024: Qatar," DataReportal, February 2024 ,23.

ومن هنا، لا تتمثّل المشكلة العلمية في السؤال عمّا إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي «جيدة» أو «سيئة»، وإنما في البحث في متى يتحول الاتصال الرقمي من أداة لتعزيز العلاقات إلى بديل جزئي عنها، وما الظروف التي تجعل الاستخدام الرقمي مرتبطًا بالوحدة أو العزلة الاجتماعية. فالتكنولوجيا قد تساعد الشاب الذي يعيش بعيدًا عن أسرته على المحافظة على علاقاته، لكنها قد تؤدي في حالات أخرى إلى تقليص الوقت المخصص للقاءات المباشرة، أو إلى زيادة المقارنة الاجتماعية، أو إلى البحث المستمر عن القبول الافتراضي.

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المقال العزلة الاجتماعية في العصر الرقمي بوصفها ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل في تشكيلها عوامل تقنية وأسرية ونفسية وثقافية، مع التركيز على الشباب العربي، ولاسيّما في السياق الخليجي، وتحليل العلاقة بين أنماط الاستخدام الرقمي وكثافة الاتصال الافتراضي وجودة العلاقات والدعم الاجتماعي في الحياة الواقعية، بما يساعد على فهم الظروف التي قد يتحول فيها الاتصال الرقمي من وسيلة لتعزيز الترابط إلى عامل مرتبط بتراجع بعض أشكال التفاعل الاجتماعي.

أولًا: مفارقة الاتصال المفرط والعزلة الاجتماعية

يمكن النظر إلى العزلة الاجتماعية في البيئة الرقمية بوصفها نمطًا من الانفصال الاجتماعي قد يظهر عندما تتسع الفجوة بين كثافة التفاعل الافتراضي وجودة العلاقات والدعم الاجتماعي في الحياة الواقعية. وهنا، ينبغي التمييز بين ثلاثة مفاهيم مترابطة لكنها غير متطابقة، وهي: الاتصال الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، والوحدة. فالعزلة الاجتماعية تشير بصورة أساسية إلى نقص موضوعي في العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، بينما تُمثّل الوحدة شعورًا ذاتيًّا ينشأ عندما يرى الفرد أن علاقاته الحالية لا تلبّي مستوى القرب أو الدعم الذي يحتاج إليه. ومن ثم، فإن كثرة الاتصالات الرقمية لا تستبعد بالضرورة الشعور بالوحدة.[22]

وتظهر مفارقة الاتصال عندما يصبح حجم التفاعل الإلكتروني أكبر من قدرته على توفير الدعم والانتماء والتفاعل الإنساني ذي المعنى. إلا أن العلاقة بين الاستخدام الرقمي والعزلة ليست أحادية الاتجاه؛ فقد يلجأ الأشخاص الذين يعانون أصلًا من الوحدة إلى وسائل التواصل بحثًا عن القرب والدعم، بينما قد يرتبط الاستخدام الإشكالي في بعض الحالات باستمرار الشعور بالوحدة أو تفاقمه. ولذلك، فإن التحليل العلمي للظاهرة يتطلب دراسة نوعية الاستخدام ووظيفته الاجتماعية بدلًا من الاكتفاء بقياس عدد ساعات استخدام الهاتف.[23]

22 شاهين، محمد أحمد، وإلهام عمر الديك. «القدرة التنبؤية لإدمان وسائل التواصل الاجتماعي والعزلة الاجتماعية في الشعور بالوحدة النفسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. «مجلة العلوم التربوية والنفسية 7، العدد 22 (2023): 117–135

23 تشعبت، ياسمينة، وحمود بن خميس بن حمد النوفلي. «الإدمان على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالعزلة الاجتماعية لدى طلبة الجامعة: دراسة وصفية مقارنة بين دولة الجزائر، وسلطنة عُمان ومصر». مجلة دراسات إنسانية واجتماعية 12، العدد 2 (2023): 233–248.

1) فرضية الإحلال الاجتماعي

تشير فرضية الإحلال الاجتماعي (Social Displacement) إلى احتمال أن يؤدي تخصيص وقت كبير للتفاعل الرقمي إلى تقليص الوقت المتاح لبعض أشكال التفاعل الوجاهي، خاصة عندما يصبح التواصل الإلكتروني بديلًا متكررًا عن اللقاءات المباشرة. وتكمن أهمية الفرضية في أن العلاقات الواقعية توفر مجموعة واسعة من الإشارات اللفظية وغير اللفظية، إضافة إلى الخبرات المشتركة والدعم المتبادل، وهي عناصر قد تختلف طبيعتها عندما يتم التفاعل عبر الشاشة.[24]

ومع ذلك، لا ينبغي اعتبار كل تواصل رقمي شكلًا من أشكال الإحلال؛ فقد تُستخدَم المنصات الرقمية لتقوية العلاقات القائمة والمحافظة على الروابط الأسرية والصداقة عبر المسافات. ولذلك، فإن السؤال الأكثر دقّة ليس «كم يستخدم الشابّ التكنولوجيا؟»، وإنما «هل يحلّ الاستخدام الرقمي محل التفاعل الواقعي، أم يكمله؟».

2) المقارنة الاجتماعية وقلق فوات الفرص (FOMO)

تُمثّل المقارنة الاجتماعية عبر المنصات الرقمية مسارًا آخر يمكن أن يؤثر في شعور الشباب بالانتماء. فالمحتوى المنشور على وسائل التواصل يعرِض غالبًا جوانب منتقاة من حياة الأفراد، مثل النجاح أو السفر أو العلاقات الاجتماعية أو الاستهلاك؛ الأمر الذي قد يدفع بعض المستخدمين إلى مقارنة حياتهم اليومية بالصورة المثالية التي يرونها لدى الآخرين.[25]

ويرتبط بذلك مفهوم قلق فوات الفرص (Fear of Missing Out – FOMO)، الذي يشير إلى القلق المستمر من أن الآخرين يعيشون تجارب أو فرصًا اجتماعية مهمة في غياب الفرد عنها. وقد بيّنت مراجعات بحثية أن FOMO يُمثّل أحد المتغيرات المهمّة في تفسير الاستخدام المكثف لوسائل التواصل وبعض النتائج النفسية والاجتماعية المرتبطة به.[26]

ومن المنظور السوسيولوجي، لا تكمن المشكلة في المقارنة بحدّ ذاتها، وإنما في استمرار التعرّض لمحتوى اجتماعي انتقائي قد يجعل الفرد أكثر وعيًا بما يفتقده مقارنة بما يملكه، بما قد يزيد شعوره بالاستبعاد أو عدم الانتماء لدى بعض الفئات.

24 ولاء حسن عبدالله الأسمر، «دور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير نمط التفاعل الوجاهي داخل الأسرة الأردنية من وجهة نظر الزوجين». (رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، 2022).
25 محمد، محمود. «المقارنة الاجتماعية واحترام الذات ما بين الواقع ووسائل التواصل الاجتماعي: دراسة حالة سوسيولوجية «. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 75(2025).
26 أحمد، رحاب يحيى، وصفاء أحمد عجاجة. «الخوف من فوات الشيء (الفومو) وعلاقته بكل من اضطرابات النوم وإدمان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لدى طلبة الجامعة «. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية 16، العدد 2 (2022): 1–6.

3) العلاقات شبه الاجتماعية وتغيّر معنى الانتماء

تظهر كذلك العلاقات شبه الاجتماعية (Parasocial Relationships)، وهي أنماط من الارتباط أحادي الاتجاه التي قد تنشأ بين المتابعين والشخصيات العامة أو المؤثرين وصنّاع المحتوى نتيجة التعرّض المستمر لمحتواهم. وقد أظهرت دراسة حديثة على الجمهور العربي وجود مستويات مرتفعة من التفاعل شبه الاجتماعي مع مقدّمي البودكاست، بما يعكس تنامي هذا النمط من الارتباط في بيئة الإعلام الرقمي.[27]

ومع ذلك، تختلف العلاقة شبه الاجتماعية عن العلاقة الاجتماعية المتبادلة؛ إذ لا تقوم بالضرورة على معرفة شخصية مباشرة أو تبادل فعلي للدعم بين الطرفين. ومن ثم، فإن الشعور بالألفة أو القرب من شخصية إعلامية لا يعني بالضرورة امتلاك الفرد لعلاقة اجتماعية فعلية توفر له الدعم والمساندة عند الحاجة. ويمكن أن تصبح المسألة أكثر أهمية سوسيولوجيًا عندما يتكرر الاعتماد على هذه الروابط الرمزية على حساب فرص بناء علاقات اجتماعية متبادلة قائمة على التواصل والثقة والدعم.

ومن هنا، يمكن التمييز بين الإحساس بالاتصال والامتلاك الفعلي لشبكة دعم اجتماعي؛ فقد يشعر الفرد بالقرب من شخصيات يتابعها بصورة منتظمة، دون أن يعني ذلك امتلاكه شبكة اجتماعية واقعية قريبة يستطيع الاعتماد عليها في المواقف التي تتطلب المساندة. ولذلك لا ينبغي النظر إلى العلاقات شبه الاجتماعية باعتبارها بديلًا مباشرًا للعلاقات الاجتماعية الواقعية، بل بوصفها نمطًا جديدًا من الاتصال والارتباط الرمزي الذي قد يتداخل مع خبرة الفرد بالانتماء تبعًا لكثافة الاستخدام وطبيعة علاقاته الاجتماعية الفعلية.

ثانيًا: الشباب الخليجي بين كثافة الاتصال وجودة العلاقات

تكتسب هذه الظاهرة أهمية خاصة في دول الخليج العربية في ظل الانتشار الواسع للبنية الرقمية؛ فقد تجاوز انتشار الإنترنت 99% من السكان في عدد من دول الخليج، منها السعودية وقطر والكويت، وفق بيانات عام 2024. وفي السعودية بلغ عدد هويات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو 35.1 مليون هوية في يناير 2024، بما يعكس مستوى مرتفعًا من الاندماج في البيئة الرقمية.[28]

ولا تعني كثافة الاتصال الرقمي بالضرورة ارتفاع مستوى العزلة الاجتماعية، وإنما تشير إلى تحوّل البيئة التي تتم فيها ممارسة العلاقات الاجتماعية. ويستخدم الشباب الخليجي المنصات الرقمية في التواصل والترفيه والتعليم والعمل؛ الأمر الذي يجعل العلاقة بين كثافة الاتصال وجودة التفاعل الاجتماعي أكثر أهمية من مجرد قياس عدد ساعات الاستخدام.

27 محمد، نجلاء محمد، وعادل فهمي البيومي. «التفاعل شبه الاجتماعي للجمهور العربي مع مقدمي البودكاست: دراسة مسحية ». المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 91 (2025): 355–372.

28 البطاشي، شيخة ناصر. «وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الخليجي: دراسة في تصورات الأبعاد الاجتماعية والأمنية». المجلة العربية للدراسات الأمنية 42، العدد 1 (2026): 37–54.

وتكتسب هذه المسألة أهمية إضافية في المجتمعات الخليجية التي تتميز باستمرار أهمية الأسرة وشبكات القرابة؛ إذ قد لا يؤدي التحول الرقمي إلى اختفاء الروابط الأسرية، بقدر ما يعيد تنظيم أنماط التفاعل داخلها. فقد يكون أفراد الأسرة في المكان نفسه، بينما ينخرط كلٌّ منهم في تفاعلات رقمية مختلفة، بما قد يقلّل أحيانًا من مساحة الحوار والتفاعل الوجاهي. ويمكن وصف هذا النمط تحليليًّا بـ**«العزلة داخل القرب» **؛ أي وجود الفرد جسديًّا ضمن الجماعة الأسرية مع تراجع محتمل في مستوى التفاعل المباشر ذي المعنى. وتدعم بعض الدراسات السعودية الحديثة أهمية دراسة هذه العلاقة؛ فقد وجدت دراسة ميدانية على 400 زوج وزوجة في جدة علاقة ارتباطية عكسية دالة بين مستوى متابعة مشاهير "سناب شات" ومستوى التماسك الأسري.[29]

ثالثًا: حالات تطبيقية - الشباب في السعودية والإمارات

تقدم دراسة سعودية حديثة على جيل الشباب نموذجًا تطبيقيًّا لفهم العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية المرتبطة به. فقد تناولت دراسة ميدانية العلاقة بين استخدام منصة "تيك توك" وظاهرتَي الخوف من فوات الفرصة الاجتماعية (FOMO) وإدمان وسائل التواصل الاجتماعي لدى عيّنة من جيل «زد» في المملكة العربية السعودية، وأظهرت نتائجها ارتباطًا بين أنماط استخدام المنصة وكلٍّ من الخوف من فوات الفرصة والاستخدام الإدماني لوسائل التواصل الاجتماعي.[30]

وتشير هذه النتائج إلى أن فهم الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي لا ينبغي أن يقتصر على حجم الاستخدام أو مدّته، بل يتطلب النظر إلى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والنفسية المتداخلة. فالشعور بالخوف من فوات الفرص قد يدفع بعض المستخدمين إلى المتابعة المستمرة للمحتوى الرقمي ومراقبة ما يفعله الآخرون، بما يعزز الانخراط المتكرّر في المنصات الرقمية. ومن ثم، قد يتحول الاتصال الرقمي من وسيلة للتواصل إلى نمط من المتابعة المستمرة المرتبط بالحاجة إلى البقاء على اطلاع بما يجري في الشبكات الاجتماعية.[31]

ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه النتائج بحذر؛ إذ إن طبيعة الدراسة لا تسمح بإثبات علاقة سببية حاسمة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والخوف من فوات الفرص أو الإدمان عليها. فقد تتداخل في هذه العلاقة عوامل أخرى، مثل مستوى الدعم الاجتماعي، والظروف الأسرية، والضغوط الأكاديمية، وأنماط التفاعل الواقعي، فضلًا عن الفروق الفردية في استخدام المنصات الرقمية.

وبناءً على ذلك، يمكن تقديم المسار الآتي بوصفه إطارًا تحليليًّا محتملًا، وليس علاقة سببية مثبتة:

الخوف من فوات الفرص ← المتابعة المستمرة للمحتوى الرقمي ← زيادة الانخراط في المنصات

احتمال الاستخدام الإشكالي ← تراجع بعض أشكال التفاعل الواقعي

29 عبد الملك مسلم سالم العفيفي، «تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على التماسك الأسري: دراسة تطبيقية على عينة من الأسر السعودية بجمعية المودة للتنمية الأسرية بمنطقة مكة المكرمة»، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي 5، العدد 58 (2024): 74–120.

30 المطيري، الجوهرة بنت عويض، وغيداء بنت عبدالله الجويسر. «العلاقة بين استخدام منصة تيك توك وظاهرتي الخوف من فوات الفرصة وإدمان وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة وصفية تحليلية على عينة من جيل "زد" في المملكة العربية السعودية». المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد 41 (2025): 55–82.

31 المطيري، الجوهرة بنت عويض، وغيداء بنت عبدالله الجويسر. «العلاقة بين استخدام منصة تيك توك وظاهرتي الخوف من فوات الفرصة وإدمان وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة وصفية تحليلية على عينة من جيل زد في المملكة العربية السعودية». المجلة العربية للإعلام والاتصال، العدد 41 (2025): 55–82.

ولا يعني هذا المسار أن جميع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي يمرّون بهذه الدورة، و إنما يوضح احتمال وجود تفاعل بين بعض العوامل النفسية والاجتماعية و أنماط الاستخدام الرقمي، وهو ما يستدعي مزيدًا من الدراسات الطولية التي تستطيع اختبار اتجاه العلاقة السببية بصورة أدقّ.



وتقدم الحالة الإماراتية زاوية مكملة لهذا التحليل؛ إذ لا تشير الأدلة المتاحة إلى علاقة سلبية موحدة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وجودة الحياة الاجتماعية أو الرقمية. فقد تناولت دراسة ميدانية أجريت على 192 مراهقًا تتراوح أعمارهم بين 13 و16 عامًا في عدد من إمارات الدولة، منها دبي والشارقة وعجمان وأم القيوين ورأس الخيمة، العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وجودة الحياة الرقمية. وأظهرت النتائج وجود دور دال لوسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز جودة الحياة الرقمية لدى أفراد العينة، بما يشير إلى أن الاستخدام الرقمي قد يؤدي وظائف إيجابية عندما يرتبط باهتمامات المستخدمين و أنماط تفاعل هادفة.[32]

وتكتسب هذه النتيجة أهمية تحليلية في سياق دراسة العزلة الاجتماعية؛ لأنها توضح أن كثافة الاتصال الرقمي لا تكفي وحدها للحكم على أثره الاجتماعي. فقد تكون المنصات الرقمية مجالًا للتواصل والتعلم وتبادل الاهتمامات، وقد تسهم في توسيع إمكانات الاتصال، في حين قد يرتبط الاستخدام السلبي أو الإشكالي في حالات أخرى بنتائج اجتماعية ونفسية مختلفة. ومن ثم، يصبح السؤال السوسيولوجي الأكثر دقّة هو: ما وظيفة الاستخدام الرقمي؟ وما نوع العلاقات والتفاعلات التي ينتجها أو يعززها؟

وفي سياق أوسع، تناولت دراسة إقليمية حديثة منشورة عام 2024 العلاقة بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي والوحدة والانسحاب الاجتماعي الشديد (Hikikomori) في الشرق الأوسط، بمشاركة باحثين من جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة السلطان قابوس. واعتمدت الدراسة عينة من 220 مشاركًا من دول في الشرق الأوسط، وأظهرت أن المستخدمين السلبيين لوسائل التواصل الاجتماعي سجلوا مستويات أعلى من السمات المرتبطة بالانسحاب الاجتماعي مقارنة بالمستخدمين النشطين، كما وجدت ارتباطات بين الاستخدام الإشكالي لوسائل التواصل الاجتماعي والوحدة وبعض سمات الانسحاب الاجتماعي. وبيّنت تحليلات الوساطة أن الوحدة ارتبطت بالعلاقة بين الاستخدامات الإشكالية والسمات المرتبطة بالانسحاب الاجتماعي.[33]

32 آمنة البدواوي، و آيات نشوان. «دراسة نظرية لظاهرة الاغتراب الاجتماعي بين الشباب الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة». مجلة الآداب، العدد 150 (2024).

33 Harshil Shah, Mai Helmy, and Zahir Vally, "Hikikomori in the Middle East: The Role of Problematic Gaming, Social Media Use, and Loneliness," PLOS ONE, no. 10 (2024): e0312818.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار هذه النتائج دليلًا على أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يؤدي مباشرة إلى العزلة أو الانسحاب الاجتماعي؛ فالدراسة ذات تصميم مقطعي ارتباطي، كما أن العينة إقليمية وليست عينة إمارا تية خالصة. ولذلك تظل النتائج مفيدة في إظهار تعقيد العلاقة بين نوع الاستخدام الرقمي، والوحدة، و أنماط الانسحاب الاجتماعي، دون افتراض اتجاه سببي واحد.

وتكشف المقارنة بين الحالتين السعودية والإمارا تية عن أن العلاقة بين الشباب والبيئة الرقمية لا تسير في اتجاه واحد؛ ففي الحالة السعودية تظهر أهمية دراسة بعض أنماط الاستخدام المرتبطة بالخوف من فوات الفرص والاستخدام الإشكالي، بينما تشير الحالة الإمارا تية إلى إمكانية ارتباط الاستخدام الرقمي بوظائف إيجابية وجودة حياة رقمية أفضل في بعض السياقات. وبذلك تدعم الحالتان الانتقال من قياس كمية الاستخدام إلى تحليل كثافة الاتصال وجودته ووظيفته الاجتماعية، وهو ما ينسجم مع المنظور الذي يتبنّاه هذا المقال في تفسير العزلة الاجتماعية في العصر الرقمي.

رابعًا: الآثار الاجتماعية للعزلة الرقمية

لا تقتصر آثار العزلة الرقمية على الفرد، بل قد تمتد إلى طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية، وإلى أنماط المشاركة والانتماء داخل المجتمع. فمع زيادة الاعتماد على التفاعل الرقمي، قد يتراجع بعض أشكال التواصل المباشر والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية، بما يؤثر في فرص بناء العلاقات والمحافظة عليها، ولاسيّما عندما يحلّ التفاعل الرقمي بصورة متكرّرة محلّ التفاعل الوجاهي. وتدعم دراسة ميدانية على أسر جز ائرية هذا الاتجاه؛ إذ خلصت إلى أن الاستخدام المكثف لمو اقع التواصل الاجتماعي ارتبط بإضعاف التواصل بين أفراد الأسرة وتراجع مشاركة الأفراد أقاربهم بعض الاهتمامات والمصالح.[34]

وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن الوحدة والعزلة الاجتماعية ترتبطان بمجموعة من النتائج التي تتجاوز المستوى الفردي لتنعكس على الصحة والرفاه والنسيج الاجتماعي، كما تشير إلى أن ضعف التواصل الاجتماعي يمكن أن يرتبط بمشكلات في الصحة النفسية والتحصيل التعليمي والأداء في العمل. وتلفت المنظمة كذلك إلى ضرورة الانتباه إلى تأثير الاستخدام المفرط للشاشات وبعض التفاعلات السلبية عبر الإنترنت، خصوصًا لدى الشباب، مع التأكيد على أهمية بناء بيئات وسياسات داعمة للتواصل الاجتماعي الإيجابي.[35]

ومن منظور علم الاجتماع، يمكن فهم هذه التحولات في ضوء مفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي يشير إلى الموارد التي تنشأ من شبكات العلاقات الاجتماعية وما يرتبط بها من ثقة وتعاون وتبادل ومشاركة. ومن ثم، فإن ارتفاع عدد الاتصالات الرقمية لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الاندماج الاجتماعي؛ إذ قد تتغير نوعية الرو ابط الاجتماعية عندما يصبح جزء من التفاعل قائمًا على علاقات عابرة أو محدودة الالتزام أو أحادية الاتجاه. وعليه، لا تتمثّل القضية في وجود التواصل الرقمي بحد ذاته، و إنما في الكيفية التي يعيد بها تشكيل أنماط التفاعل والتضامن والمشاركة، ومدى قدرته على دعم العلاقات الو اقعية بدل أن يحلّ محلّها بصورة متز ايدة.

34 جاهي، عبد العزيز، وأسماء عجال. «مو اقع التواصل الاجتماعي والعزلة الاجتماعية للأفراد في الأسرة الجز ائرية: دراسة ميدانية على عينة من أسر جز ائرية». مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية 11، العدد 4 (2023): 77–101.

35 منظمة الصحة العالمية. من الشعور بالوحدة إلى تحقيق التواصل الاجتماعي: رسم المسار لمجتمعات أوفر صحة». 30 يونيو 2025.

خامسًا: من «وقت الشاشة» إلى «جودة الاتصال»

يُعدّ التركيز على عدد ساعات استخدام الأجهزة الرقمية من أكثر المداخل شيوعًا في تناول آثار التكنولوجيا، إلا أن مدة الاستخدام وحدها لا تكفي لتفسير أثره الاجتماعي؛ إذ تختلف دلالة الاستخدام باختلاف الغرض منه، وطبيعة التفاعل الذي ينتج عنه. فقد يستخدم الشابّ هاتفه لفترات طويلة للتواصل مع أسرته المقيمة في بلد آخر، بما قد يسهم في الحفاظ على الروابط الأسرية، بينما قد ينخرط مستخدم آخر في التصفح السلبي والمقارنة الاجتماعية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى بناء علاقات اجتماعية داعمة. وتشير دراسات عربية إلى أن الاستخدام المفرط لوسائل التواصل قد يرتبط بتراجع بعض أشكال التفاعل الاجتماعي واستبدال التفاعل المباشر بالتفاعل الرقمي، مع اختلاف النتائج بحسب أنماط الاستخدام وأهدافه.[36]

لذلك، يقترح المقال الانتقال من التركيز على مدة الاستخدام إلى تحليل ثلاثة أبعاد مترابطة، وهي: كثافة الاتصال، أي حجم وتكرار التفاعل الرقمي؛ وجودة الاتصال، أي مدى إسهام التفاعل في توفير الدعم والثقة والشعور بالانتماء والتبادل الاجتماعي؛ ووظيفة الاتصال، أي ما إذا كان التواصل الرقمي يدعم العلاقات الواقعية ويكملها، أم يتحول بصورة متزايدة إلى بديل عنها. ويتيح هذا المنظور قراءة أكثر دقة للظاهرة؛ لأن الأثر الاجتماعي للتكنولوجيا لا يرتبط بمجرد وجودها أو طول مدة استخدامها، وإنما يتصل بكيفية توظيفها وبنوعية العلاقات التي تنتج عنها، وبمدى تكاملها مع الحياة الاجتماعية الواقعية.

سادسًا: نحو استجابة عربية وخليجية للعزلة الاجتماعية الرقمية

لا تبدو الاستجابة للعزلة الاجتماعية الرقمية في الدعوة إلى الابتعاد عن التكنولوجيا، إذ أصبحت الأدوات والمنصات الرقمية جزءًا من البنية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية المعاصرة. والأكثر واقعية هو بناء توازن بين الاستفادة من الإمكانات الرقمية والحفاظ على أنماط التفاعل الاجتماعي المباشر. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تتجه الاستجابة إلى مجموعة من التدخلات المتكاملة التي تراعي الأسرة والمؤسسات التعليمية والمجتمع والفضاء الرقمي.

فعلى المستوى الأسري، يمكن تعزيز أوقات الحوار والأنشطة المشتركة الخالية من الأجهزة، مع الانتقال من الرقابة الصارمة على الاستخدام إلى بناء الوعي لدى الأبناء بكيفية إدارة الوقت الرقمي وتحقيق التوازن بين التواصل الإلكتروني والتفاعل الأسري المباشر. ويتوافق هذا التوجه مع الأدلة الإرشادية التي طورتها اليونيسف في الأردن للعاملين مع اليافعين والشباب، والتي تركز على الحوار والدعم، وتوفير بيئات مساندة للصحة النفسية.[37]

وعلى المستوى الجامعي، يمكن للجامعات تطوير آليات لرصد مؤشرات الوحدة الاجتماعية لدى الطلبة، إلى جانب توفير الأندية والأنشطة الجماعية والمبادرات التطوعية التي تتيح فرصًا للتفاعل المباشر وبناء شبكات اجتماعية قائمة على المصالح والخبرات المشتركة. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في السياق العربي؛ إذ تشير التجربة الأردنية إلى توظيف المراكز الشبابية والبرامج التدريبية والمبادرات الجماعية في دعم مشاركة الشباب وتمكينهم.[38,39]

36 الحراصية، رقية عبدالله، وسيد بوهار مصل قاسم، ومحمد أزرين. «تأثير الاستخدام المفرط لمواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية للمراهقين ». مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، العدد 48 (2025).

37 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). «دليل العناية بالصحة النفسية لليافعين والشباب». عمّان: اليونيسف، 2025.

38 منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). «المهارات الرقمية: مفتاح الشباب للتعلم والكسب». 12 أغسطس 2024.

39 وزارة الشباب الأردنية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). «اليونيسف تنضم إلى احتفال وزارة الشباب باليوم الدولي للشباب». 13 أغسطس 2024.

وعلى المستوى المجتمعي، تبرز أهمية توفير مساحات ثقافية ورياضية وترفيهية آمنة وميسورة التكلفة، بما يوسّع فرص المشاركة الاجتماعية ويمنح الشباب بدائل عملية للتفاعل خارج المنصات الرقمية. ولا يعني ذلك رفض البيئة الرقمية، بل تعزيز التكامل بين المشاركة الرقمية والمشاركة الاجتماعية الو اقعية، بحيث تصبح التكنولوجيا أداة لتوسيع فرص التواصل والمشاركة بدلًا من أن تكون بديلًا دائمًا عنها.

أما على المستوى الرقمي، فيمكن تبنّي مفهوم الرفاه الرقمي بوصفه مدخلًا لإدارة العلاقة مع التكنولوجيا بصورة أكثر توازنًا؛ بحيث لا ينحصر الهدف في تقليل مدة الاستخدام، و إنما في تعزيز الاستخدام الهادف والتفاعلي، والحد من الاستهلاك السلبي والمقارنة الاجتماعية المتكررة، مع الحفاظ على التوازن بين الحضور الرقمي والعلاقات الاجتماعية المباشرة. ويعزز هذا التوجه ما تشير إليه الخبرات العربية الحديثة من أهمية تنمية المهارات الرقمية لدى الشباب وتوجيه التكنولوجيا نحو التعلم والعمل والمشاركة، بدل النظر إليها باعتبارها مصدرًا للعزلة بصورة تلقائية.[40]

وعليه، فإن الاستجابة للعزلة الاجتماعية الرقمية لا تتمثّل في تقليص استخدام التكنولوجيا بصورة مجردة، و إنما في إعادة تنظيم العلاقة بها، بحيث تدعم الروابط الأسرية والاجتماعية، وتوسّع فرص المشاركة، وتكمل التفاعل الو اقعي بدلًا من أن تحلّ محلّه.

الخاتمة

تكشف العزلة الاجتماعية في العصر الرقمي عن مفارقة أساسية؛ فقد يكون الفرد متصلًا تقنيًّا بعدد كبير من الأشخاص، وفي الوقت نفسه يعاني ضعفًا في الشعور بالانتماء أو نقصًا في الدعم الاجتماعي. غير أن هذه المفارقة لا تعني أن التكنولوجيا تمثّل سببًا مباشرًا للعزلة؛ إذ تتأثر العلاقة بين الاستخدام الرقمي والعزلة الاجتماعية بنوعية الاستخدام، ودو افعه، وطبيعة شبكة العلاقات القائمة أصلًا، فضلًا عن السياقين الأسري والمجتمعي.

وتزداد أهمية دراسة هذه الظاهرة في المجتمعات العربية والخليجية مع الانتشار المتز ايد للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، في ظل استمرار الدور المركزي للأسرة وشبكات القر ابة في تشكيل العلاقات والدعم الاجتماعي. ومن ثم، لا يتمثّل التحدي في الحدّ من التحول الرقمي أو التعامل معه بوصفه نقيضًا للعلاقات الإنسانية، و إنما في توجيه الاستخدام الرقمي نحو أنماط اتصال تعزز العلاقات القائمة، وتوسّع فرص المشاركة والتفاعل الاجتماعي.

وعليه، تتطلب الاستجابة الاجتماعية والشبابية الانتقال من التركيز على سؤال «كم ساعة يقضي الشباب أمام الشاشة؟» إلى سؤال أكثر دلالة: «ما نوع العلاقات التي يبنيها الشباب من خلال هذه الشاشة، وما الذي يحدث لعلاقاتهم خارجها؟ «فدراسة كثافة الاتصال وجودته ووظيفته، إلى جانب السياق الاجتماعي المحيط بالفرد، توفر مدخلًا أكثر دقّة لفهم العزلة الاجتماعية في المجتمع العربي الرقمي، وتساعد في تصميم تدخلات تجمع بين الاستفادة من التحول التكنولوجي، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وجودة العلاقات الإنسانية.

40 وزارة الشباب الأردنية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). «اليونيسف تنضم إلى احتفال وزارة الشباب باليوم الدولي للشباب». 13 أغسطس 2024.

الباب الثالث

الظواهر السلوكية العامة: حين يتحوّل الاختلاف إلى أذى: التنمّر بين الأطفال والمراهقين في العالم العربي

المقدّمة

تكتسب الظاهرة أبعادًا مختلفة في المجتمعات العربية تبعًا للسياقات الاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية التي تتشكل فيها. ففي دول الخليج العربية، يتزامن الانتشار الواسع للوسائط الرقمية والتحول المجتمعي مع بروز أنماط مستحدثة من التنمر الإلكتروني، وتبرز في الحالة الإماراتية بصورة خاصة أهمية البيئة الرقمية والمدرسية في فهم أنماط التفاعل بين الأطفال والمراهقين. وفي المقابل، يتشابك التنمر في بلاد الشام مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية وخصائص البيئة المدرسية وعلاقات الأقران. وبناءً على ذلك، لا يمكن اختزال الظاهرة في إطار المشكلات الفردية المنعزلة، بل ينبغي تحليلها بوصفها انعكاسًا لديناميات القوة والوصم، وتكريسًا لآليات القبول والإقصاء داخل جماعات الأقران.

أولًا: التنمّر بوصفه ظاهرة اجتماعية

لا ينبثق التنمر، من منظور علم الاجتماع، عن مجرد تمايزات فردية عابرة، بل يتشكل من خلال المعايير والتمثلات التي تضعها جماعة الأقران لتحديد ما يُعدّ مقبولًا أو طبيعيًّا، وما يُنظر إليه بوصفه مختلفًا أو غير مرغوب فيه. ومن هذا المنظور، يمكن فهم التنمّر بوصفه إحدى آليات الوصم والإقصاء الاجتماعي، حيث تتحول بعض الخصائص المرتبطة بالمظهر أو اللهجة أو الخلفية الاجتماعية أو الأداء الدراسي إلى علامات يُبنى عليها التمييز داخل الجماعة. ولا يقتصر أثر ذلك على العلاقة بين المتنمّر والطفل المستهدف، بل يمتد إلى بنية الجماعة نفسها، من خلال ترسيخ حدود رمزية بين من يُنظر إليهم بوصفهم مقبولين ومن يُدفَعون إلى موقع الهامش.

وتؤكد الأدلة الحديثة من دولة الإمارات أن التنمّر المدرسي لا يرتبط بصورة منفصلة بخصائص الفرد، بل يظهر داخل بيئة اجتماعية تتداخل فيها علاقات الأقران والبيئة المدرسية والفضاء الرقمي؛ فقد أظهرت دراسة شملت 723 طالبًا وطالبة في الصفوف من السادس إلى الثامن أن الإقصاء الجماعي والإساءة اللفظية كانا من أبرز أشكال التنمّر، كما ظهر تداخل بين التنمّر المدرسي والتنمّر الإلكتروني. ويشير ذلك إلى أن فهم الظاهرة يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية التي تسمح بتكرار السلوك وتطبيعه، وليس الاكتفاء بتفسيره بوصفه مشكلة فردية.[41]

41 Alfan Al-Ketbi, Ismail Elkonaisi, Aminu S. Abdullahi, Iffat Elbarazi, Bayan Abu Hamada, and Michal Grivna, "Bullying Victimization in Schools in the United Arab Emirates: A Cross-Sectional Study," BMC Public Health 24 (2024): 3025.

ثانيًا: دلالات التنمّر في دول الخليج العربية وبلاد الشام

توضح المقارنة الإقليمية أن التنمّر بين الأطفال والمراهقين يتأثر بالسياق الاجتماعي والتعليمي والتكنولوجي الذي يحدث فيه، ولذلك لا يظهر بصورة واحدة في المجتمعات العربية. وتقدِّم دولة الإمارات مثالًا مهمًّا على تداخل البيئة المدرسية والرقمية في تشكيل الظاهرة؛ فقد أظهرت دراسة أجريت على 723 طالبًا وطالبة من الصفوف السادس إلى الثامن في مدارس حكومية وخاصة بمدينة العين أن نحو 37% من أفراد العينة تعرّضوا للتنمّر في المدرسة، كما سجلت الدراسة حضورًا للتنمّر الإلكتروني، مع اختلاف بعض الأنماط بحسب نوع المدرسة. وتكشف هذه النتائج أن التنمّر في السياق الإماراتي لا يمكن فصله عن طبيعة علاقات الأقران والبيئة المدرسية والاستخدام المتزايد للوسائط الرقمية.[42]

أما في بلاد الشام، فتظهر أهمية البيئة المدرسية والأدوار التي تؤديها المؤسسات التعليمية في الوقاية من التنمّر والتعامل معه. وفي السياق الأردني، تناولت دراسة حديثة دور المرشدين في الحدّ من ظاهرة التنمّر في المدارس الحكومية في لواء ناعور من وجهة نظر أولياء الأمور، وأظهرت أن دور المرشدين في مواجهة الظاهرة جاء بدرجة متوسطة، مع وجود عدد من التحديات المرتبطة بفاعلية التدخل المدرسي. وتكشف هذه النتائج أن التعامل مع التنمّر لا يتوقف على سلوك الطلبة أنفسهم، بل يرتبط كذلك بقدرة المؤسسة التعليمية على توفير آليات للإرشاد والدعم والتدخل المبكر، بما يعزز أهمية المدرسة بوصفها فاعلًا اجتماعيًّا للحدّ من هذه الظاهرة.[43]



42 محمد علي مبارك، ومحمد عبد الكريم الحوراني، «مظاهر التنمر المدرسي بإمارة الشارقة»، مجلة الآداب، جامعة بغداد، 2024.
43 نهلة جعفر بنات، «دور مرشدي المدارس الأردنية في الحد من ظاهرة التنمر في المدارس الحكومية في لواء ناعور والعقبات التي تواجههم من وجهة نظر أولياء الأمور»، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي 44، العدد 3 (2024): 355–367

التحليل المقارن بين الإمارات وبلاد الشام



ولا تسمح هذه الدراسات بإجراء ترتيب مباشر بين الإمارات وبلاد الشام من حيث انتشار التنمر أو ارتفاع معدلاته، لاختلاف العينات والأعمارو أدوات القياس والسياقات التي أُجريت فيها الدراسات. إلا أنها تكشف دلالة سوسيولوجية مهمّة، تتمثّل في أن شكل التنمّر وآليات التعامل معه يتأثران بالبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي يحدُث فيها. ففي الحالة الإماراتية، تكشف دراسة الشارقة عن تعدُّد أشكال التنمّرووجود بُعد إلكتروني واضح في ممارساته، بينما تبرز في الحالة الأردنية أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسة التعليمية والمرشدون في الوقاية من الظاهرة والتدخل فيها. ومن ثم، فإن فهم التنمّر عربيًّا يتطلب الانتقال من النظر إليه كسلوك فردي إلى تحليله بوصفه ظاهرة اجتماعية تتشكل عند تقاطع علاقات الأقران، والمناخ المدرسي، و أنماط التفاعل الرقمي، وقدرة المؤسسات التعليمية على الاستجابة لها.

ثالثًا: مؤشرات إحصائية دالة

تقدِّم الدراسات العربية الحديثة مؤشرات كمية تساعد على تحديد بعض ملامح ظاهرة التنمّر بين الأطفال والمراهقين، مع ضرورة الحذر من مقارنة النتائج بصورة مباشرة بسبب اختلاف العينات وأدوات القياس والفئات العمرية. ففي دولة الإمارات، أظهرت دراسة ميدانية أُجرِيَت على عينة قصدية بلغت 110 طلاب وطالبات من المدارس الثانوية في إمارة الشارقة تعدُّد أشكال التنمّر المدرسي، وشملت التنمّر اللفظي وغير اللفظي والرمزي والجسدي والإلكتروني والاجتماعي. وقد سجل التنمّر الإلكتروني أعلى متوسط بين أنماط التنمر التي تناولتها الدراسة، إذ بلغ متوسطه 27.03، وهو ما يبرز الحضور المتزايد للفضاء الرقمي ضمن أنماط التفاعل التي يمكن أن ينتقل من خلالها السلوك التنمّري بين الطلبة.[44] وتوفر هذه النتيجة مؤشرًا تطبيقيًّا على أن دراسة التنمر في البيئة العربية المعاصرة تتطلب عدم الفصل بين العلاقات المدرسية و أنماط التفاعل الرقمي.

وتشير هذه المؤشرات إلى أن بيئة التفاعل لا تؤثر في حجم التنمّر فحسب، بل في أشكاله وآليات استمراره أيضًا؛ فبروز التنمر الإلكتروني في الحالة الإماراتية يوضح انتقال بعض ممارسات الإيذاء من المجال المدرسي المباشر إلى فضاء رقمي أوسع، بينما تكشف الدراسات المدرسية أهمية علاقات الأقران والمناخ التعليمي في تشكيل الظاهرة. ومن ثم، لا ينبغي التعامل مع المؤشرات الكمية بوصفها أرقامًا منفصلة عن سياقها الاجتماعي، و إنما بوصفها دلائل على تعدد البيئات التي يمكن أن يتشكل فيها التنمّر. ويقتضي ذلك تطوير استجابات متكاملة تشمل المدرسة والأسرة والتوعية الرقمية، إلى جانب التدخل المبكر وآليات الإرشاد والدعم الاجتماعي للطلبة.



44 محمد علي مبارك، ومحمد عبد الكريم الحوراني، «مظاهر التنمر المدرسي بإمارة الشارقة»، مجلة الآداب، العدد 153 (2025): 601–636.

رابعًا: حالة تطبيقية - التنمّر المدرسي في الأردن والإمارات

تُمثّل الحالة الأردنية نموذجًا مناسبًا لفهم بعض أنماط التنمّر المدرسي في بلاد الشام، إذ تشير الأدلة إلى ارتباط الظاهرة بعلاقات الأقران وبعض الخصائص الفردية التي قد تتحول إلى أسس للوصم والإقصاء. فقد أظهرت دراسة أُجرِيَت على عينة من 920 طالبًا وطالبة من طلبة الصف السادس في عمّان أن 47% من أفراد العينة أفادوا بتعرّضهم للتنمّر خلال الشهر الذي سبق إجراء الدراسة، كما كشفت أن الأسنان كانت من أكثر السمات الجسدية استهدافًا بالتنمّر، تلتها القوة والوزن، بما يوضح كيف يمكن لبعض الاختلافات المرتبطة بالمظهر الجسدي أن تتحول داخل جماعة الأقران إلى مصدر للسخرية والإقصاء.[45]

وفي السياق الإماراتي، تُقدِّم دراسة حديثة في إمارة الشارقة مثالًا على تعدُّد أشكال التنمّر داخل البيئة المدرسية، إذ تناولت التنمر اللفظي وغير اللفظي والرمزي والجسدي والإلكتروني والاجتماعي لدى عينة قصدية بلغت 110 طلاب وطالبات من المدارس الثانوية. وأظهرت الدراسة أن التنمّر الإلكتروني كان أكثر الأنواع شيوعًا في العينة، بمتوسط بلغ 27.03، بما يبرز أهمية الفضاء الرقمي في فهم أنماط التفاعل المؤذي بين الطلبة، إلى جانب البيئة المدرسية المباشرة.[46]

وتوضح الحالتان أن التنمّر لا يرتبط فقط بخصائص الطفل أو المراهق، وإنما يتشكل أيضًا من خلال معايير القبول داخل جماعة الأقران، وخصائص البيئة المدرسية، وطبيعة الوسائط التي يحدث من خلالها التفاعل. ومن ثم، لا تتمثل الدلالة السوسيولوجية للحالتين في مقارنة معدلات الانتشار بصورة مباشرة، بسبب اختلاف العينات وأدوات القياس والفترات الزمنية، وإنما في الكشف عن اختلاف السياقات التي يُنتج فيها التنمّر ويُمارَس. ففي الحالة الأردنية، يبرز أثر علاقات الأقران والاختلافات المرتبطة بالمظهر الجسدي، بينما تكشف الحالة الإماراتية عن تعدّد أشكال التنمر، وبروز البعد الإلكتروني ضمن البيئة المدرسية.

وبناءً عليه، فإن الوقاية من التنمّر لا ينبغي أن تقتصر على التعامل مع المتنمر والضحية بوصفهما حالتين فرديتين، وإنما تتطلب معالجة ثقافة الإقصاء والوصم داخل جماعة الأقران، وتعزيز دور المدرسة والأسرة، إلى جانب تنمية المسؤولية الرقمية وتطوير آليات التدخل المبكر والإرشاد والدعم الاجتماعي للطلبة.

45 زيد ب. البيطار، إياد ك. العمري، هوازن ن. صونبول، حازم ت. الأحمد، وسوزان ج. كننغهام، «Bullying among Jordanian Schoolchildren, Its Effects on School Performance, and the Contribution of General Physical and Dentofacial Features»، American Journal of Orthodontics and Dentofacial Orthopedics، العدد 144 6 (2013): 872–878.

46 محمد علي مبارك، ومحمد عبد الكريم الحوراني، «مظاهر التنمر المدرسي بإمارة الشارقة»، مجلة الآداب، العدد 153 (2025): 601–636.

الخاتمة

يكشف التنمّر بين الأطفال والمراهقين في العالم العربي عن ظاهرة تتجاوز السلوك الفردي لتتصل بديناميات جماعة الأقران والمؤسسة المدرسية والبيئة الرقمية. وتوضح المقارنة بين السياقين الأردني والإماراتي أن اختلاف البيئات الاجتماعية والتعليمية والتكنولوجية لا يلغي وجود الظاهرة، وإنما يؤثر في أشكال ظهورها والوسائط التي تنتقل من خلالها وآليات التعامل معها.

وتشير الأدلة التي تناولها البحث إلى تعدّد أشكال التنمّر داخل البيئة المدرسية، مع بروز البعد الإلكتروني في الحالة الإماراتية، بينما تكشف الحالة الأردنية عن أهمية علاقات الأقران والاختلافات المرتبطة بالمظهر الجسدي في بعض صور التنمر. ولا تسمح هذه النتائج بإجراء مقارنة مباشرة في معدلات الانتشار بين الحالتين، بسبب اختلاف العينات وأدوات القياس والفترات الزمنية، إلا أنها توضح أن بعض الخصائص الفردية قد تتحول، داخل جماعة الأقران، إلى أسس للوصم والإقصاء، وأن البيئة الرقمية يمكن أن توسّع المجال الذي يحدث فيه السلوك التنمّري.

وبذلك، فإن معالجة التنمّر من منظور سوسيولوجي تتطلب الانتقال من التركيز على «المتنمّر» و«الضحية» بوصفهما حالتين فرديتين، إلى فهم البيئة الاجتماعية التي تسهم في إنتاج السلوك وتكراره؛ بما يشمل ثقافة الأقران، ودور الأسرة، والمناخ المدرسي، وآليات الحماية، وطبيعة التفاعل الرقمي. ومن هنا، يصبح الحد من التنمر جزءًا من بناء بيئات اجتماعية وتعليمية أكثر قبولًا للاختلاف، ويتطلب استجابات متكاملة تجمع بين الوقاية والتدخل المبكر والتوعية الرقمية والدعم المدرسي والأسري، بدلًا من الاقتصار على معالجة الحالات بعد وقوعها.



الباب الرابع

التنمية والدعم الاجتماعي: التمكين الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشّة: نحو نماذج مستدامة للاندماج في المجتمع العربي

المقدّمة

يُمثّل التمكين الاجتماعي والاقتصادي مدخلًا مهمًّا لإعادة التفكير في التعامل مع الفئات الهشة في المجتمع العربي، من خلال الانتقال من التركيز على تقديم الدعم إلى تعزيز القدرات وتوسيع فرص المشاركة والاستقلال. ولا يعني ذلك إلغاء الحماية الاجتماعية، و إنما توسيع وظيفتها لتتجاوز الاستجابة للهشاشة نحو معالجة بعض العوامل التي تحد من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

وتبرز أهمية هذا المدخل عند مقارنة السياقات العربية المختلفة، إذ تتباين فرص التمكين تبعًا لاختلاف البنى الاقتصادية، وأسواق العمل، والقدرات المؤسسية، والموارد المتاحة. ومن هنا، يقارن هذا الباب بين بلاد الشام ودول الخليج العربية لتحليل كيفية تشكل سياسات التمكين والاندماج في سياقات مختلفة، مع التركيز على نماذج تطبيقية من الأردن والسعودية والإمارات، بما يسمح بقراءة العلاقة بين الحماية الاجتماعية وبناء القدرات وفرص المشاركة الاقتصادية في سياقات مؤسسية و اقتصادية متباينة.

وينطلق التحليل من أن الاندماج المستدام لا يرتبط بالدعم المالي وحده، بل بتكامل الحماية مع بناء القدرات، و إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين الوصول إلى الخدمات، وتقليل العوائق التي تحدّ من المشاركة. وبذلك، يُنظر إلى التمكين بوصفه مسارًا يعزز الاستقلال والمشاركة والاندماج مع مراعاة اختلاف احتياجات الفئات والسياقات العربية.



أولًا: التأطير النظري والتحليلي: من الرعائية إلى مقاربة القدرات

ينطلق هذا الباب من النظر إلى الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها حالة تتجاوز محدودية الدخل لتشمل تفاوت قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الموارد والفرص والخدمات وتحويلها إلى إمكانات فعلية للمشاركة والاستقلال. وفي هذا الإطار، يستند التحليل إلى مقاربة القدرات التي طورها أمارتيا سن، والتي تنقل تقييم الرفاه والفقر من التركيز على حجم الموارد أو الدخل المتاح للفرد إلى النظر في قدراته الفعلية على تحقيق أنماط الحياة التي يملك أسبابًا وجيهة لتقديرها. ومن هذا المنظور، لا تعكس الموارد المتاحة بالضرورة مستوى الرفاه أو الاستقلال، إذ تتأثر قدرة الأفراد على تحويلها إلى نتائج فعلية بعوامل اجتماعية و اقتصادية ومؤسسية وبيئية مختلفة. كما تميز المقاربة بين امتلاك الموارد وبين القدرة الفعلية على الاستفادة منها وتحويلها إلى فرص حقيقية لتحقيق نتائج مرغوب بها، وهو ما يجعلها مناسبة لتحليل أوضاع الفئات الهشة التي قد تمتلك بعض الموارد دون أن تتو افر لها بالضرورة الشروط التي تمكنها من استخدامها بفاعلية.[47] وبناءً عليه، تتيح مقاربة القدرات تحليل الهشاشة بوصفها محدودية في الفرص والقدرات الفعلية، وليس مجرد نقص في الدخل، بما يوفر أساسًا نظريًا لتحليل سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشّة.[48]

وبناءً على ذلك، لا يقتصر تحليل التمكين على حجم الدعم المقدَّم للفئات الهشّة، و إنما يركز على الشروط التي تمكنها من تحويل الموارد المتاحة إلى فرص فعلية للمشاركة والاستقلال. ولأغراض التحليل في هذا الباب، تُترجم هذه الرؤية النظرية إلى ثلاثة محاور تحليلية مترابطة، لا بوصفها تصنيفًا حصريًا لمقاربة القدرات، و إنما باعتبارها أدوات إجرائية تساعد على تحليل العوامل التي توسع القدرات الفعلية، أو تحدّ منها في مسارات التمكين والاندماج في السياقات العربية:

1. التمكين الاقتصادي: تحليل مدى قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى العمل المنتج، والموارد الإنتاجية، والتمويل، والفرص الاقتصادية، بما يدعم الانتقال التدريجي من الاعتماد على المساعدات إلى قدر أكبر من الاستقلال والمشاركة الاقتصادية.

2. رأس المال الاجتماعي والمؤسسي: تحليل دور شبكات العلاقات والدعم، إلى جانب المؤسسات والبرامج الاجتماعية، في توسيع قدرة الأفراد والأسر على الوصول إلى الموارد والخدمات والفرص، والاستفادة منها، والتعامل مع الأزمات والصدمات التي قد تعيق مسارات الاندماج.

3. شمول الفرص والخدمات: تحليل مدى تو افر فرص متكافئة نسبيًا للوصول إلى التعليم، والعمل، والتمويل، والخدمات الأساسية، مع مراعاة العو ائق المكانية والرقمية والمؤسسية التي قد تحد من قدرة الفئات الهشّة على الاستفادة الفعلية من هذه الفرص.

ومن خلال هذه المحاور، ينظر الباب إلى التمكين باعتباره عملية متعددة الأبعاد، تتفاعل فيها القدرات الفردية مع الموارد والفرص الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المؤسسية. ويسمح هذا الإطار بتحليل الفروق بين السياقات العربية، ليس من حيث حجم الموارد المتاحة فحسب، و إنما من حيث قدرة النظم والمؤسسات على تحويل هذه الموارد إلى فرص فعلية للاندماج والاستقلال والمشاركة.

47 Sen, Amartya. Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press, 1999.
48 Sen, Amartya. Inequality Reexamined. Oxford: Clarendon Press, 1992.

ثانيًا: التحليل المقارن: السياق البنيوي بين بلاد الشام ودول الخليج العربية

تختلف ديناميات الهشاشة ومسارات التمكين بين بلاد الشام ودول الخليج العربية باختلاف السياقات الاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية، ولاسيما من حيث الحيز المالي، وبنية سوق العمل، ودور الدولة في توفير الحماية الاجتماعية وتنظيم فرص المشاركة الاقتصادية. ويتيح هذا التباين فهم الفروق في طبيعة التحديات التي تواجه الفئات الهشة، وفي الأدوات المستخدمة لتعزيز اندماجها الاجتماعي والاقتصادي.[49]

المؤشر التحليلي	بلاد الشام (الأردن ولبنان نموذجًا)	دول الخليج (السعودية والإمارات نموذجًا)
طبيعة الهشاشة	تتداخل الهشاشة مع ضغوط سوق العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، وتفاوت فرص العمل، وتعدّد الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، بما قد يؤثر في استقرار الأسر، وقدرتها على تحقيق استقلال اقتصادي مستدام.	ترتبط بعض جوانب الهشاشة بتحولات سوق العمل، وتغير المهارات المطلوبة، ومتطلبات تنويع الاقتصاد، إلى جانب التحديات المرتبطة بزيادة مشاركة المواطنين في سوق العمل، والانتقال إلى أنماط أكثر استدامة من المشاركة الاقتصادية.
القدرة المؤسسية والمالية	تتباين قدرة نظم الحماية الاجتماعية بين الدول، مع استمرار الحاجة إلى توسيع التغطية وتحسين كفاءة الاستهداف والربط بين الحماية والخدمات وفرص العمل، في ظل تفاوت الموارد المتاحة.	تتيح الموارد والقدرات المؤسسية في الدول محلّ المقارنة مجالًا أوسع لتطوير برامج الحماية والتمكين، مع اختلاف طبيعة السياسات والأولويات بين السعودية والإمارات بحسب البنية المؤسسية وسوق العمل في كلّ دولة.
أدوات التدخل	تشمل التحويلات والمساعدات الاجتماعية، وبرامج التدريب والتشغيل، ودعم المشروعات الصغيرة والتمويل، مع تفاوت درجة التكامل بين هذه الأدوات من دولة إلى أخرى.	تشمل برامج الدعم الاجتماعي، وتنمية المهارات والتأهيل، والتشغيل، وريادة الأعمال والتمويل، إلى جانب سياسات تعزيز مشاركة المواطنين في سوق العمل، مع اختلاف آليات التطبيق بين السعودية والإمارات.
التحدّي البنيوي	يتمثّل في تعزيز الصلة بين الحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية، وتحسين استدامة فرص العمل والمشروعات الصغيرة، وتوسيع قدرة الفئات الهشة على الوصول إلى الخدمات والموارد الإنتاجية.	يتمثّل في تحويل الموارد والبرامج القائمة إلى مسارات مستدامة للمشاركة الاقتصادية، وتحسين مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز استدامة انتقال المستفيدين من الحماية إلى العمل والإنتاج.

49 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الموجز السنوي لإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية لعام 2024. بيروت: الأمم المتحدة، 2025.

وتكشف المقارنة أن الاختلاف بين السياقين لا يتعلق بحجم الموارد المتاحة فقط، وإنما بطبيعة العلاقة بين الحماية الاجتماعية والفرص الاقتصادية والقدرة المؤسسية. ففي بلاد الشام، تبرز الحاجة بصورة أكبر إلى تعزيز تكامل الحماية مع فرص العمل والخدمات والموارد الإنتاجية في ظل تعدد مصادر الهشاشة والضغوط الاقتصادية. أما في دول الخليج، فتتجه التحديات بصورة أكبر إلى توظيف الموارد والبرامج المؤسسية القائمة في بناء مسارات مستدامة للمشاركة الاقتصادية، ولاسيّما من خلال تنمية المهارات، وتحسين المواءمة مع سوق العمل، وتوسيع فرص الانتقال من الحماية إلى العمل والإنتاج. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات لا تلغي الفروق بين الدول داخل كل سياق؛ ولذلك تُستخدَم الأردن ولبنان والسعودية والإمارات في هذا الباب بوصفها حالات مقارنة، لا بوصفها نماذج متطابقة. ومن ثم، فإن فاعلية التمكين ترتبط بمدى قدرة السياسات على مواءمة أدوات الحماية وبناء القدرات مع طبيعة الهشاشة والسياق المؤسسي والاقتصادي في كلّ دولة.

ثالثًا: دراسة حالة تطبيقية مقارنة: الانتقال من الدعم النقدي إلى التمكين الاقتصادي

أ) الأردن: برنامج الدعم النقدي الموحد «تكافل» - من الحماية النقدية إلى دمج مسارات التمكين الاقتصادي

يُمثّل برنامج الدعم النقدي الموحد في الأردن نموذجًا مهمًّا لدراسة تطور سياسات الحماية الاجتماعية من التركيز على تقديم المساعدة النقدية إلى تبنّي مسارات أكثر ارتباطًا بالتمكين الاقتصادي. وقد أُطلِق البرنامج عام 2019 في إطار منظومة الحماية الاجتماعية في الأردن، ويعتمد في تحديد الأسر المستحقة على نظام استهداف موحد يستند إلى بيانات السجل الوطني الموحد ومعايير كمية لتقدير مستوى معيشة الأسر وترتيبها وفق درجة الحاجة. كما تُصرَف المساعدات بصورة إلكترونية، بما يسهم في تحسين كفاءة إيصال الدعم، وتعزيز شفافية العملية.[50]

وتشير البيانات الرسمية إلى أن برنامج الدعم النقدي الموحد يغطي نحو 120 ألف أسرة، في حين بلغ إجمالي الأسر المنتفعة من برامج صندوق المعونة الوطنية نحو 220 ألف أسرة، مع إسهام برامج المساعدات النقدية في خفض مستوى الفقر وعدم المساواة وفق المؤشرات التي أعلنها الصندوق.[51] ولا يقتصر توجّه الصندوق حاليًّا على تقديم الدعم النقدي، إذ تتضمن برامجه مسارات للتمكين الاقتصادي والاجتماعي والتشغيل، كما يعمل على دعم انتقال أفراد الأسر المنتفعة القادرين على العمل إلى سوق العمل من خلال الشراكات مع القطاعين العام والخاص.[52]

ومن ثم، تشير الحالة الأردنية إلى اتجاه تدريجي من التركيز على الحماية النقدية نحو دمجها بمسارات التمكين الاقتصادي، وإن كان هذا الانتقال لا يعني الاستغناء عن الدعم النقدي؛ بل إعادة توظيفه بوصفه أداة للحماية المؤقتة أو المستمرة للفئات غير القادرة على العمل، بالتوازي مع توفير التدريب والتشغيل والبرامج الإنتاجية للفئات القادرة على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي. ويتّسق هذا الاتجاه مع توجّه صندوق المعونة الوطنية نحو تعزيز التمكين الاقتصادي بوصفه أحد المسارات الداعمة لاستدامة الحماية الاجتماعية.[53]

50 صندوق المعونة الوطنية، «برنامج الدعم النقدي الموحد يسير وفق الخطط المرسومة»، صندوق المعونة الوطنية، 2026.
51 صندوق المعونة الوطنية، «برنامج الدعم النقدي الموحد يسير وفق الخطط المرسومة»، صندوق المعونة الوطنية، 2026.
52 صندوق المعونة الوطنية، «الأسئلة الأكثر تكرارًا»، صندوق المعونة الوطنية، 2026.
53 صندوق المعونة الوطنية، «الشنيكات: التمكين الاقتصادي طريق الحماية الاجتماعية»، صندوق المعونة الوطنية، 2026.

ب) السعودية: تمكين مستفيدي الضمان الاجتماعي والعمل الحر - ربط الحماية بالمشاركة الاقتصادية

تُقدّم المملكة العربية السعودية نموذجًا يقوم على تعدّد مسارات تمكين مستفيدي الضمان الاجتماعي، من خلال الربط بين التوظيف والتمكين الاقتصادي والتأهيل والتدريب. فقد طورت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مسارات لتمكين المستفيدين القادرين على العمل، تشمل التوظيف والتمكين الاقتصادي والتأهيل والتدريب. ويستهدف المسار الاقتصادي دعم المشروعات الصغيرة والريادية من خلال الدعم المالي وغير المالي، والتدريب والاستشارات، والتعاون مع الجهات التمويلية، ومن بينها بنك التنمية الاجتماعية.[54]

وتشير البيانات الرسمية إلى اتساع نطاق برامج التمكين الموجّهة إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي؛ إذ استفاد أكثر من 45 ألفًا من برنامج «تمكين» خلال النصف الأول من عام 2024، منهم أكثر من 38 ألفًا في مسار التوظيف وأكثر من 7 آلاف في المسار الاقتصادي. وبحلول نهاية الربع الثالث من عام 2025، بلغ عدد المستفيدين المُمكَّنين نحو 77,568 مستفيدًا، من بينهم نحو 12,467 مستفيدًا في المسار الاقتصادي. وتشمل هذه المسارات التوظيف والتمكين الاقتصادي والتأهيل والتدريب، بما يعكس توجّهًا نحو ربط الحماية الاجتماعية بزيادة القدرة على المشاركة في سوق العمل والنشاط الاقتصادي.[55]

ويكمل بنك التنمية الاجتماعية هذا التوجه من خلال منتجات تمويل العمل الحر، التي تستهدف المواطنين القادرين على العمل والراغبين في زيادة دخولهم من خلال ممارسة الأعمال الحرة أو إطلاق مشروعاتهم الخاصة. وتشمل هذه المنتجات التمويل النقدي وتمويل الأصول، إلى جانب حوافز مرتبطة بممارسة العمل الحرّ، بما يجعل التمويل جزءًا من منظومة أوسع للانتقال من تلقي الدعم إلى توليد الدخل.[56]

وتبرز أهمية النموذج السعودي، من منظور التحليل المقارن، في الجمع بين التوظيف والتأهيل والتمويل ودعم النشاط الاقتصادي، بدلًا من التعامل مع المساعدة الاجتماعية باعتبارها تدخّلًا منفصلًا عن فرص المشاركة الاقتصادية. ومن ثم، فإن قيمة النموذج لا تكمن في تقديم التمويل وحده، وإنما في محاولة ربطه بالتأهيل والوصول إلى سوق العمل ودعم المستفيدين القادرين على العمل.



54 وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، «تمكين أكثر من 45 ألف مستفيد من الضمان الاجتماعي خلال النصف الأول من عام 2024م»، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 20 أغسطس 2024.

55 وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية»، تمكين أكثر من 77 ألف مستفيد من الضمان حتى نهاية الربع الثالث 2025»، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 23 نوفمبر 2025.

56 بنك التنمية الاجتماعية، «تمويل الأفراد»، بنك التنمية الاجتماعية، 2026.

ج) الإمارات: برنامج الدعم والتمكين الاجتماعي - دمج الحماية بالجاهزية الوظيفية

تُقدّم دولة الإمارات حالة تطبيقية مختلفة في الربط بين الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، من خلال برنامج الدعم والتمكين الاجتماعي الذي يستهدف الأسر الإماراتية ذات الدخل المحدود، ويجمع بين الدعم المالي والحماية الاجتماعية ومسارات التمكين الاقتصادي. وتوضح وزارة تمكين المجتمع أن البرنامج لا يقتصر على تقديم المساعدات الشهرية، بل يتضمن مسارات تستهدف بناء المهارات، والتدريب، وتعزيز الجاهزية للاندماج في سوق العمل، بما يدعم الانتقال التدريجي نحو الاستقلال المالي للفئات القادرة على العمل.[57]

ويتّسم النموذج الإماراتي كذلك بربط الدعم الاجتماعي بمجموعة من العلاوات والخدمات المكملة، بما في ذلك الدعم السكني وبعض أشكال الدعم التعليمي، مع مراعاة الظروف الاجتماعية والصحية للمستفيدين. وتستهدف المنظومة فئات محدّدة من الأسر المنخفضة الدخل، إلى جانب بعض الفئات التي تحدّ ظروفها الصحية أو الاجتماعية من قدرتها على العمل، بما يعكس الجمع بين الحماية المستمرة ومسارات التمكين بحسب قدرة المستفيد وظروفه.[58]

وفي الجانب المتعلق بالانتقال إلى العمل، اتّجهت وزارة تمكين المجتمع إلى تطوير شراكات وبرامج تركز على تنمية المهارات والجاهزية الوظيفية ومسارات التوظيف المستدام للمستفيدين. ومن الأمثلة على ذلك التعاون مع مؤسسة عبدالله الغرير في عام 2025 لتطوير حلول تعزز جاهزية مستفيدي برنامج الدعم الاجتماعي للعمل، وتساعد على مواءمة الوظائف مع قدراتهم ومهاراتهم.[59]

وتشير الحالة الإماراتية، من منظور التحليل المقارن، إلى نمط من الحماية الاجتماعية يسعى إلى الجمع بين الدعم المالي، وبناء القدرات، والجاهزية الوظيفية، والاندماج في سوق العمل. وتكتسب هذه الحالة أهميتها في ضوء مقاربة القدرات المعتمدة في هذا الباب، إذ لا يُنظر إلى الدعم باعتباره غاية نهائية، بل باعتباره جزءًا من منظومة أوسع تهدف إلى توسيع قدرة المستفيدين القادرين على العمل على الوصول إلى الفرص وتحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي، مع استمرار الحماية للفئات التي تَحول ظروفها دون المشاركة في سوق العمل.



57 وزارة تمكين المجتمع. «برنامج الدعم الاجتماعي». وزارة تمكين المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2026.
58 وزارة تمكين المجتمع. «طلب الدعم والتمكين الاجتماعي». وزارة تمكين المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2026.
59 وزارة تمكين المجتمع. «الأسئلة الشائعة: ما هو برنامج الدعم والتمكين الاجتماعي؟» وزارة تمكين المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة. تم الاطلاع عليه في 15 سبتمبر 2026.

د) الدلالة المقارنة

تكشف المقارنة بين الحالات الأردنية والسعودية والإماراتية أن الانتقال من الحماية الاجتماعية إلى قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي لا يرتبط بمجرد تقديم الدعم النقدي أو توفير التمويل، وإنما بدرجة تكامل هذه الأدوات مع التأهيل وتنمية المهارات وفرص العمل والوصول إلى الموارد والأسواق. ويعكس هذا التكامل جوهر مقاربة القدرات التي ينطلق منها الباب؛ إذ لا تُقاس فاعلية الحماية بحجم الموارد المقدّمة للمستفيدين فحسب، وإنما بقدرتها على توسيع الفرص الفعلية المتاحة لهم وتحسين قدرتهم على تحويل هذه الموارد إلى مشاركة واستقلال اقتصادي واجتماعي.

وفي الأردن، لايزال الدعم النقدي مكونًا رئيسيًّا في منظومة الحماية الاجتماعية، إلا أن السياسات الحديثة تتجه بصورة متزايدة إلى دمجه بمسارات التمكين الاقتصادي والتشغيل والاستثمار في القدرات. ويظهر ذلك في توجّه صندوق المعونة الوطنية إلى ربط الحماية بمسارات التدريب والتشغيل والتمكين الاقتصادي، بما يتيح للفئات القادرة على العمل الانتقال تدريجيًّا من الاعتماد على الدعم إلى المشاركة الاقتصادية، مع استمرار الحماية للفئات التي لا تستطيع العمل.[60]

أما في السعودية، فتظهر منظومة التمكين من خلال تعدّد المسارات الموجهة إلى مستفيدي الضمان الاجتماعي القادرين على العمل، بما يشمل التوظيف والتأهيل والتدريب والتمكين الاقتصادي، إلى جانب إتاحة أدوات تمويلية مرتبطة بالعمل الحروالنشاط الاقتصادي. وتكشف هذه الحالة عن توجّه نحو الجمع بين بناء القدرات والوصول إلى فرص العمل والتمويل، بدلًا من فصل الحماية الاجتماعية عن مسارات توليد الدخل.[61]

وفي الإمارات، يتخذ الربط بين الحماية والتمكين مسارًا يجمع بين الدعم الاجتماعي وبناء المهارات والجاهزية الوظيفية ومسارات الاندماج في سوق العمل. وتظهر أهمية هذه الحالة في أن الدعم الاجتماعي يُقدَّم ضمن منظومة تستهدف، بالنسبة إلى المستفيدين القادرين على العمل، وتعزيز القدرة على الوصول إلى فرص اقتصادية أكثر استدامة، مع استمرار الحماية للفئات التي تَحول ظروفها الاجتماعية أو الصحية دون المشاركة الاقتصادية.[62]

وعليه، لا تكمن الفروق بين الحالات الثلاث في وجود الدعم الاجتماعي أو غيابه، وإنما في كيفية تنظيم العلاقة بين الحماية وبناء القدرات والوصول إلى الفرص الاقتصادية. ففي الحالة الأردنية يظهر مسار تدريجي لزيادة التكامل بين الدعم النقدي والتمكين والتشغيل، بينما تبرز في الحالة السعودية تعدّدية واضحة في مسارات التوظيف والتأهيل والتمكين والتمويل، وتُقدّم الحالة الإماراتية مثالًا على دمج الدعم الاجتماعي مع تنمية المهارات والجاهزية الوظيفية ومسارات الاندماج الاقتصادي. وتوضح هذه الاختلافات أن أدوات التمكين تتشكل وفق السياق المؤسسي والاقتصادي لكل دولة، ولا يمكن نقل نموذج واحد بصورة مباشرة بين السياقات العربية المختلفة.

60 صندوق المعونة الوطنية. «إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية 2025–2033». 2025. ويذكر المصدر الرسمي صراحةً تعزيز برامج التمكين الاقتصادي، وزيادة مسارات التمكين لمتلقي المساعدات، وربط الحماية بالمشاركة الاقتصادية والاستجابة للصدمات.
61 وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، «تمكين أكثر من 45 ألف مستفيد من الضمان الاجتماعي خلال النصف الأول من عام 2024م»، 20 أغسطس 2024.
62 وزارة تمكين المجتمع. «برنامج الدعم الاجتماعي». وزارة تمكين المجتمع، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبذلك، تشير الحالات الثلاث إلى أن التمكين الاقتصادي يكون أكثر قابلية للاستدامة عندما يُبنى ضمن منظومة متكاملة تربط الحماية الاجتماعية بتنمية القدرات، والمهارات، وفرص العمل، والتمويل الملائم، والوصول إلى الأسواق والخدمات، مع مراعاة اختلاف احتياجات الفئات المستهدفة وقدرتها الفعلية على العمل والإنتاج. ومن هذه الزاوية، يُمثّل التمكين الاقتصادي امتدادًا للحماية الاجتماعية وليس بديلًا عنها، بحيث تعمل الحماية على الحد من آثار الهشاشة، بينما تسهم مسارات التمكين في توسيع القدرات والفرص المتاحة للفئات القادرة على الانتقال نحو قدر أكبر من الاستقلال والمشاركة.

رابعًا: محدِّدات بناء نموذج مستدام للاندماج الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع العربي

تُظهر التجارب العربية الحديثة في مجال الحماية الاجتماعية أن الانتقال من الاستجابة للاحتياج الآني إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي المستدام يتطلب تجاوز الاعتماد على التحويلات النقدية بوصفها أداة منفردة، نحو بناء منظومة متكاملة تجمع بين الحماية الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري والتمكين الاقتصادي والقدرة على مواجهة الصدمات. وقد اتجهت الإصلاحات الحديثة في عدد من الدول العربية بالفعل نحو تطوير أنظمة حماية أكثر تكاملًا واستدامة، بدلًا من الاقتصار على التدخلات المؤقتة والاستجابة المباشرة للأزمات.[63] ومن هذا المنطلق، يمكن تحديد أربعة مرتكزات رئيسية للنموذج المقترح:

1) إعادة تصميم مسارات الانتقال من الحماية إلى الاستقلال الاقتصادي(Graduation Models)

لا ينبغي النظر إلى «التخريج» بوصفه خروجًا مفاجئًا من برامج الدعم، وإنما باعتباره مسارًا تدريجيًّا يبدأ بتوفير حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية، ثم ينتقل إلى تنمية المهارات والتأهيل المهني، وتوفير فرص العمل أو التمويل الإنتاجي، وصولًا إلى تحقيق قدر من الاستقلال الاقتصادي المستدام. ويزداد أثر هذه المسارات عندما ترتبط باحتياجات سوق العمل الفعلية وبشراكات مع القطاع الخاص، بدلًا من الاكتفاء بالتدريب أو التمويل بمعزل عن فرص الدخل. ويتوافق هذا التوجّه مع التحول الذي تشهده سياسات الحماية الاجتماعية في الأردن، حيث تربط الاستراتيجية الوطنية المحدثة بين المساعدات الاجتماعية ومسارات التمكين الاقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري.[64]

2) تطوير الشمول المالي بما يخدم الإنتاج، لا الاستهلاك

يتطلب الاندماج الاقتصادي توسيع قدرة الفئات الهشة على الوصول إلى خدمات مالية مناسبة لطبيعة أنشطتها ودخولها، بما يشمل التمويل الإنتاجي والخدمات المالية الرقمية وأدوات الادخار وإدارة المخاطر. ومن ثم، لا ينبغي أن يقتصر الشمول المالي على إتاحة الائتمان، بل أن يُصمَّم ضمن منظومة تساعد المستفيد على تأسيس نشاط اقتصادي قابل للاستمرار وإدارة الصدمات التي قد تهدّد دخله. ويعني ذلك توجيه المنتجات التمويلية نحو احتياجات المشروعات الصغيرة والعمل الحرّ، مع مراعاة قدرة المستفيد على السداد وتوفير التدريب والإرشاد المالي المصاحب. ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة في ضوء توسع عدد من الدول العربية في الرقمنة وتطوير أدوات الحماية والتمويل، بما يعزز إمكانية دمج الفئات الأقل وصولًا إلى الخدمات الاقتصادية الرسمية.[65]

63 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، 2024، الطبعة الثالثة (بيروت: الأمم المتحدة، 2025). وهو مصدر عربي حديث جدًّا، ويوثق 135 إصلاحًا في سياسات الحماية الاجتماعية العربية، مع ملاحظة الاتجاه نحو إصلاحات أكثر استدامة وانتقالًا من التدخلات المؤقتة إلى الإصلاحات النظامية.

64 صندوق المعونة الوطنية، «إطلاق الاستراتيجية الوطنية المحدثة للحماية الاجتماعية 2025–2033»، 2025. وتوضح الاستراتيجية محاور «كرامة» و«تمكين» و«فرصة» و«صمود»، وتؤكد زيادة مسارات التمكين الاقتصادي وربط الحماية الاجتماعية بسوق العمل.

65 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الموجز السنوي لإصلاحات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، 2024 (بيروت: الأمم المتحدة، 2025).

3) توجيه التمكين الاقتصادي نحو الاقتصاد الأخضر والدائري

يمكن تعزيز استدامة بعض مسارات التمكين الاقتصادي من خلال توجيه جزء من المشروعات الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل نحو قطاعات مرتبطة بالتحول الأخضر والاقتصاد الدائري، مثل كفاءة استخدام الموارد، وإعادة الاستخدام والتدوير، والزراعة الذكية مناخيًّا، والطاقة المتجدّدة على نطاق محلّي. وتكتسب هذه المجالات أهمية متزايدة في ظل التحولات المرتبطة بتغير المناخ والبحث عن أنماط إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة في استخدام الموارد، مع ما قد تتيحه من فرص جديدة للعمل والنشاط الاقتصادي، ولاسيّما في المشروعات الصغيرة والأنشطة المحلية. ولا يعني ذلك افتراض أن الاقتصاد الأخضر يُمثّل حلًّا عامًّا للفقر أو البطالة، وإنما إدماج الاعتبارات البيئية في تصميم برامج التمكين عندما تتوافر لها جدوى اقتصادية وسوقية مناسبة. ومن ثم، ينبغي أن يستند اختيار النشاط الاقتصادي إلى خصائص المنطقة، والموارد المتاحة، واحتياجات السوق، وقدرة المستفيدين على الاستمرار فيه، حتى لا تتحول «المشروعات الخضراء» إلى مجرد تصنيف شكلي للمشروعات المدعومة.

4) تعزيز الحوكمة وقياس الأثر على المدى الطويل

يتطلب النموذج المستدام الانتقال من التركيز على مخرجات البرامج إلى تقييم نتائجها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل. فعدد المستفيدين أو المتدربين أو قيمة التمويل المقدم يوفر مؤشرات مهمّة لحجم التدخل، لكنه لا يكفي للحكم على مدى استدامة نتائجه. ولذلك، يمكن تطوير منظومة لقياس الأداء والأثر تتضمن مؤشرات مثل الانتقال إلى العمل، واستمرارية النشاط الاقتصادي بعد انتهاء الدعم، وتغير دخل الأسرة، وتراكم الأصول، والقدرة على مواجهة الصدمات، والاستمرار في سوق العمل. ويساعد هذا النوع من القياس على التمييز بين البرامج التي تحقق نتائج قصيرة الأجل، وتلك التي تسهم في تعزيز قدرة الأسر على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي على المدى الطويل.

وتتكامل هذه المرتكزات في بناء نموذج ينظر إلى الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي بوصفهما مرحلتين مترابطتين ضمن سياسة واحدة؛ فالحماية توفر مستوى من الأمان يمكّن الأسر الهشّة من الاستثمار في التعليم والمهارات والعمل، بينما يسهم التمكين الاقتصادي في تحويل هذا الأمان تدريجيًّا إلى قدرة أكبر على توليد الدخل والمشاركة الاقتصادية. ويتسق هذا التصور مع التوجه في الأردن نحو تعزيز الصلة بين الحماية الاجتماعية والتمكين والاستثمار في رأس المال البشري، كما تعكسه الإصلاحات الحديثة في منظومة الحماية الاجتماعية.[66]

66 صندوق المعونة الوطنية، «بني مصطفى: استراتيجية الحماية الاجتماعية تربط بين التمكين والاستثمار في رأس المال البشري»، 2026.



وفي الختام، يخلص التحليل المقارن والتطبيقي للو اقع الاجتماعي والاقتصادي في بلاد الشام ودول الخليج العربية إلى أن الحد من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية لا يكفي فيه تقديم الدعم المالي أو تنفيذ برامج تدريبية منفصلة عن فرص العمل، بل يتطلب بناء تدخلات متكاملة تربط الحماية الاجتماعية بتنمية القدرات، والتمكين الاقتصادي، والوصول إلى العمل والأسواق. وقد أظهرت المقارنة بين الحالات الأردنية والسعودية والإمار اتية أن فاعلية الانتقال من الحماية إلى قدر أكبر من الاستقلال الاقتصادي ترتبط بدرجة تكامل أدوات الدعم مع التأهيل والتمويل وفرص العمل، وبقدرة البرامج على الاستمرار والاستجابة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن ثم، فإن بناء نموذج عربي أكثر استدامة للاندماج الاقتصادي والاجتماعي لا يستند إلى وصفة موحدة، و إنما إلى مجموعة من المبادئ القابلة للتكييف مع الخصوصيات الوطنية، وفي مقدّمتها الانتقال التدريجي من الحماية إلى التمكين، وتوسيع الوصول إلى الفرص والخدمات المالية والإنتاجية، والاستفادة من التحولات الاقتصادية والبيئية الجديدة، إلى جانب تعزيز الحوكمة وقياس النتائج على المدى الطويل. وبهذا، لا تُفهَم الحماية الاجتماعية بوصفها مجرد أداة لتخفيف آثار الهشاشة، و إنما بوصفها قاعدة يمكن أن تُبنى عليها قدرة أكبر لدى الفئات المستهدفة على توليد الدخل، وتراكم الأصول، ومواجهة الصدمات، والمشاركة بصورة أكثر استدامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

TRENDS OBSERVATORY

مـــــــرصـــــــــد تـــرينـــدز

انضم إلينا
JOIN US

TRENDS

TRENDS GROUP

مجموعـة تـــرينـــدز